



PROVISIONAL
A/38/PV.63
30 November 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، الساعة ١٥ / ٠٠

(بنمــــا)	السيد ايويكا	الرئيس :
(نيبــــال)	السيد بهات	م :
	(نائب الرئيس)	

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٢] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
 - (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى
الالعاب الرياضية
 - (ج) تقرير الامين العام
 - (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- تنظيم الاعمال

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الاخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

اما التصحيحات فينبغى ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغى ارسالها موقعه من أحد اعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بآدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر . DG2-0750, 2 United Nations Plaza

83-64346/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/38/22 و Add.1) :
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فسي
- الالعاب الرياضية (A/38/36) :
- (ج) تقرير الأمين العام (A/38/455) :
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/38/550) .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : بيدولي أني سجلت اسمي في المكان الخطأ ، أو أن المندوبين لا يعلمون أن الاجتماع يبدأ الساعة الثالثة . وعلى كل حال ، اهنئكم ، سيدى الرئيس ، على تحطكم هذا التأخير . واني أتكلم وأعلم أنه ليس هناك نصاب ، مما يدل على أن الأمم المتحدة ، مع الأسف ، أو بعض أعضاء الأمم المتحدة ، لا يهتم بالقضية الأساسية التي سأطرحها على الجمعية العامة .

تبحث الجمعية العامة " بند الفصل العنصرى " في مرحلة تعصف بالعلاقات الدولية فيها أزمات خطيرة تهدد الأمن والسلم الدوليين في عدة بقطاع من العالم . ومن شأن هذه الأزمات التي أجبتها الامبريالية العالمية - واني سعيد أن أرى وفد الولايات المتحدة ممثلا في الاجتماع - بسبب ممارستها لسياسة القوة أو التهديد بالقوة ، أن تؤثر على نتائج أعمالنا لا سيط واننا كرسنا طاقاتنا الوطنية والاقليمية والدولية لتصفية الفصل العنصرى بالطرق السلمية . ومما لا شك فيه أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة القوة أو التهديد باستعمالها في الساحة الدولية وبشكل لم يسبق له مثيل هو للابقاء على المصالح الامبريالية بشكل يهدف الى اجهاض ما حققه المجتمع الدولي من تقدم ملموس في معركة القضاء على نظام الفصل العنصرى بالطرق السلمية .

ان ولاية لجنة الفصل العنصرى تقوم على فرضية أساسية ألا وهي ازالة التفرقة العنصرية بالطرق السلمية . ولكن هذه الفرضية قد اهتزت لسببين : الأول ، فشل مجلس الأمن في القيام بأى عمل قسرى شامل يؤدي الى تصفية الفصل العنصرى بالطرق السلمية والثاني ، قيام دولة عظمى هي الولايات المتحدة الامريكية بدعم نظام الفصل العنصرى بكل الوسائل ، حيث أن الفصل العنصرى شرط ضرورى للابقاء على المصالح الامبريالية وهي مصالح سياسية واقتصادية ومالية واستراتيجية .

اننا ان نناقش موضوع الفصل العنصرى في المناخ الدولى السائد ، لابد لنا من التذكير بأن نجاحنا في القضاء على الفصل العنصرى يتوقف بصورة أساسية على تضامننا لمواجهة سياسات القوة التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية اما مباشرة أو من خلال توابعها . وفي استعمالها للقوة تعتمد الولايات المتحدة بصورة رئيسية على هذه التوابع . وأهم هذه التوابع جنوب افريقيا واسرائيل . ويكفي على سبيل المثال وليس الحصر لفت النظر الى الترابط والتشابك والتزامن بين استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا وأراض في أنغولا بدعم أمريكى ، وبين استمرار احتلال فلسطين وجنوب لبنان من قبل اسرائيل .

ولا بد من التذكير بأن تهديدات حكومة بريتوريا لدول المواجهة تتوازي — مع التهديدات التي توجه من واشنطن وتل أبيب ضد لبنان والجمهورية العربية السورية • وكل ذلك يتم ضمن برنامج متكامل يهدف الى مد الهيمنة الامبريالية الامريكية • ومن مظاهر هذا التشابك والترابط ، والتحالف الاستراتيجي المعقود ما بين واشنطن وبريتوريا من جهة وبين واشنطن وتل أبيب من جهة اخرى • ولكن منطق القوة لن يثني الأفارقة ولا العرب عن الاستمرار في كفاحهم المشترك ضد الهيمنة الامريكية ، بل سيكون حافزا لنا جميعا على التضامن والتعاون في نضالنا المشترك ضد عدو مشترك واعوان هذا العدو وبصرف النظر عن حجمهم او جنسياتهم او هوياتهم •

ان تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري مليء بالشواهد على تروى الأوضاع ليس فقط في جنوب افريقيا ، بل في منطقة الجنوب الافريقي ككل •

ففي داخل جنوب افريقيا ، استمر النظام العنصري في سياسته الرامية الى تشريد وطرد الملايين من ديارهم قسرا ، ويقدر عدد الذين شردوا وطردوا بثلاثة ملايين بالاضافة الى ما رافق ذلك من ممارسات السجن والاعتقال والتعذيب والمذابح التي لم ينج منها حتى الأطفال • ولعل اكثر ما يلفتنا جميعا ان النظام العنصري مستمر في اقامة ما يسمى "بالمواطن" • وهدف كل ذلك تمزيق وحدة الارض والشعب ، ونزع ملكية السكان الاصليين ، وحصر هذه الملكية في ايدى المستوطنين البيض • وقد وصفت في الفقرة (٢٣٢) من تقرير لجنة الفصل العنصري لاهداف البانتوستانات بالتالي :

" وهي محتجزات متباعدة يحبس فيها الشعب الافريقي قسرا على اساس يدعى انه قبلي - في محاولة منه لتجريد الاغلبية الافريقية من الملكية ، بل تجريدتها من المواطنة • وقد انشئ بالفعل اربع من هذه الدول " المستقلة " مما يعني ضمنا انكار المواطنة في جنوب افريقيا على اكثر من ثمانية ملايين افريقي • وقد اعلن النظام عزمه على ايجاد كيان آخر مماثل في كواندبيلي في عام ١٩٨٤ " (A/38/22)

الفقرة ٢٣٢) •

اما في خارج جنوب افريقيا ، فان نظام بريتوريا استطاع بفضل ما كدسه من قدرات عسكرية زودته بها بعض دول الحلف الاطلسي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية استطاع ارتكاب العدوان وتلو العدوان لزعة استقلال الدول الافريقية وارهابها أو تخريبها من الداخل . وقد جاء في الفقرة (٢٤٨) من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وصف واقعي لقدرات جنوب افريقيا العدوانية ضد الدول الافريقية وهو كما يلي :

" وقد اصبح النظام العنصري ، نتيجة للقوة العسكرية التي اكتسبها وللحماية الأكيدة التي وفرتها له بعض الدول الغربية من اتخاذ اجراء دولي فعال ، مجرما دوليا محترفا خطيرا . وادعى بصفاعة ان له حق غزو او تخريب اي دولة افريقية تلتزم بتأييد التحرير وفقا لقرارات الأمم المتحدة . وقد تجاسر كذلك على مطالبة الدول المجاورة بعدم تقديم الطجأ والمساعدة الانسانية الى اللاجئين نتيجة جرائمه العنصرية ، عن طريق التهديد بالاجراءات العسكرية والاقتصادية وغيرها او اتخاذ هذه الاجراءات " . (٢٤٨ / ٢٢ / ٨ ، الفقرة ٢٤٨) .

ومعنى آخر ، فبدلا من ان تتمكن الأمم المتحدة من فرض العقوبات على بريتوريا ، فان بريتوريا هي التي تفرض العقوبات اليوم بمختلف اشكالها على بعض الدول الافريقية . وكذلك فقد احتلت بريتوريا مساحات كبيرة من انغولا واشتبكت في حرب عنيفة ضد ذلك البلد . وكما جاء في تقرير اللجنة الخاصة :

" ايدت جنوب افريقيا في مواهبق العناصر المنشقة وغيرها من الفئات المعادية بمدد بالاموال والاسلحة والمساعدة التنظيمية . وفي مناهضة زماهيوى عطلت جنوب افريقيا على زعزعة الاستقرار على الاصعدة الاقتصادية والسياسية والدعائية وتضمنت اعمالها الخاصة بزعزعة الاستقرار والعدوان والارهاب ضد زامبيا تأييد وتدريب الفئات المنشقة والقيام بانتهاكات لحدود زامبيا الجوية والبحرية وزرع الألغام وخطف الابرياء من الرجال والنساء ، فضلا عن شن الغارات على معسكرات اللاجئين اما بوتسوانا التي لها حدود مشتركة طويلة مع جنوب افريقيا ، فقد اضطرت الى استضافة عدد كبير من اللاجئين . ولقد انتهك فضاؤها الجوي ، ووقعت حالات

خطف للاهالي من اراضيها . وحتى البلدان التي ليست لديها حدود مشتركة مع جنوب افريقيا مثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، لم تكن محصنة ضد انشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها بريتوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والدعائية . وكان زعماء حركات التحرير الوطني واعضاؤها ضحايا للتهديدات والاعتقالات * (A/38/22 ، الفقرة ٢٧) .

واضافة الى كل ذلك ، فقد واصل النظام العنصري احتلاله غير المشروع لاقليم ناميبيا الدولي وصعد حربه ضد الشعب الناميبي متحديا بذلك الامم المتحدة التي تحملت مسؤولية خاصة تجاه شعب ناميبيا . كل هذه التطورات المأساوية التي تتصاعد منذ سنتين لم تكن لتحصل لولا التشجيع والدعم الذي تلاقيه بريتوريا من واشنطن ومن بعض عواصم الحلف الاطلسي الاخرى .

لقد خططت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري خطوة هامة في كشف القنصاع عن التعاون ما بين قاعدة العنصرية في الشرق الاوسط وقاعدة العنصرية في افريقيا الجنوبية . فبالاضافة الى التقرير الخاص المطروح امامنا في الوثيقة A/38/22 و Add.1 المتضمن التطورات الاخيرة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، هناك الوثيقة A/AC.115/L.595 التي تتضمن نتائج المؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل وهو مؤتمر عقد في فيينا من ١١-١٣ تموز/يوليه ١٩٨٣ . ان عقد هذا المؤتمر هو بحد ذاته دلالة على مقدار ما تشعر به الامم المتحدة من القلق المتزايد الناتج عن التعاون الوثيق بين نظامين عنصريين يمارسان العدوان وانتهاك حقوق الانسان وما يرافق ذلك من تشريد الشعوب وحرمانها من حقها في تقرير مصيرها كوسيلة للابقاء على وجودها الاستعماري الاستيطاني وممارسة افعال الدولة والقرصنة الدولية والعنف المؤسسي . لقد بلغ هذا التعاون حدا حمل المؤتمر الى الاعتراف :

" بأن القدرات النووية لكل من جنوب افريقيا واسرائيل تشكل خطرا هائلا

على السلم في افريقيا والشرق الاوسط والعالم " (A/AC.115/L.595, p. 9)

كما استرعى المؤتمر الانتباه الى

" تعاون اسرائيل الواسع النطاق مع نظام جنوب افريقيا العنصري فسي الميدان العسكري التقليدي وهذا التعاون موجه ضد شعب جنوب افريقيا المقهور وضد شعبي ناميبيا وفلسطين ، وضد الدول المستقلة في افريقيا والعالم العربي . " (المرجع نفسه - ص ١٠) .

وقد وضع المؤتمر على نفس المستوى دور كل من اسرائيل وجنوب افريقيا على الصعيد الاستعماري والعنصري عندما أعرب في اعلانه ما يلي :

" وفي هذا المدد ، يعتبر المؤتمر ان ما يسمى بسياسات "التعاون الاستراتيجي" مع اسرائيل و "التعاون البناء" مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية تمثل دعما لتحالف اسرائيل وجنوب افريقيا ضد امانى الدول الافريقية في الاحتفاظ بقارتها خالية من الاسلحة النووية ، وفي اتمام عملية انهاء الاستعمار وفي المحافظة على السلم والامن الاقليميين " (المرجع نفسه . ص ١)

ومما يستلقت الانتباه ان مؤتمر فيينا المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل قد اتخذ موقفا صريحا ضد محاولات التمييز الاصطناعي ما بين طبيعة جنوب افريقيا الاجرامية وطبيعة اسرائيل الاجرامية التوسعية العنصرية ، ورفض هذا التمييز من حيث اثاره على افريقيا من خلال تعاون النظامين العنصريين في كل من بريتوريا وتل ابيب ، حيث قال المؤتمر ، وانني استشهد واقتبس :

" ويعرب المؤتمر عن اسفه الشديد ازاء معارضة كثير من الدول الغربية لاي ادانة لتعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا " . (الرجع نفسه)
واضاف المؤتمر :

" ان جميع الحكومات التي تساعد التعاون بين اسرائيل ونظام جنوب افريقيا العنصرى أو تتغاضى عنه ، تقوض قضية الحرية والسلم في افريقيا " (الرجع نفسه - ص (١)

لقد سبق للجمعية العامة للامم المتحدة ان تهمت قرارا عام ١٩٧٥ اعلنت فيه بأن الصهيونية هي شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصرى . وقد اتخذ هذا القرار اعلان عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى . ورغم كل المحاولات الامريكية - الاسرائيلية ومحاولات عملاء الاستعمار الرامية الى تحسين سمعة اسرائيل عن طريق اخفاء حقيقتها العنصرية ، ورغم كل ذلك ، ورغم كل مقاومة الدول الغربية التي بذلتها ، فقد قام المؤتمر العالمي الثاني المعني بمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، المعقود في جنيف في آب/اغسطس ١٩٨٣ ، قام هذا المؤتمر وأستشهد :

" بادانة اي شكل من اشكال التعاون مع جنوب افريقيا مصفة خاصة العلاقات القائمة والمتزايدة بين اسرائيل ونظام جنوب افريقيا العنصرى لاسيما في الميدانين الاقتصادى والعسكرى " . (A/CONF.119/26, p. 15) .
ونظر المؤتمر ، واعني المؤتمر العالمي الثاني المعني بمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى الى هذا التعاون على :

" انه عمل من اعمال الاختيار المتعمد ، وعملا عدائيا ضد شعب جنوب افريقيا المضطهد ، وتحديا لقرارات الام المتحدة وللجهود التي يبذلها مجتمع الام لضمان الحرية والسلم في الجنوب الافريقي ويلاحظ المؤتمر ايضا مع القلق الدعاية الخبيثة التي تنفذها اسرائيل ضد الام المتحدة وضد الحكومات التي تعارض بشدة الفصل العنصرى " . (المرجع نفسه)

وقد قامت اللجنة الخاصة بنشر هذا الاعلان في تقريرها حول العلاقات ما بين اسرائيل وجنوب افريقيا وهو التقرير المدرج في الوثيقة A/38/22/Add.1 ، ان نشر هذا الاعلان يعتبر تأكيدا بأن كلا النظامين في تل اببيب وبريتوريا يتحديان من خلال عنصريتهما المؤسسية حريات الشعوب في كل من افريقيا والشرق الاوسط .

لقد اعرب رئيس الكيان الصهيوني في خطابه يوم ١٦ الجارى ، عن ما أسماه بالمشكلة ، هذا اذا كان يشعر بالالم ، لان عددا كبيرا من الوفود رفضت الاستماع الى خطابه امام الجمعية العامة مذكرا بأن بلاد هذه الوفود التي تركت القاعة واقتبس :

" تتلقى وتطلب المساعدة الفنية والزراعية من اسرائيل وتوفد طلابها للتدريب

في اسرائيل ، ومع ذلك تركت هذه القاعة لا لسبب الا الخوف " (A/38/PV.58, P.6)

ان هذه الاقوال اهانة كبرى موجهة الى الذين رأوا ان من واجبهم ترك القاعة لرفضهم الاستماع الى مثل نظام زيم التاريخ وشوه الدين واحتل الارغ وشرذ الملايين وقتل الالاف ويتعاون بشكل مستمر ويوميا مع عدو افريقيا الاول ، اي النظام العنصرى فى بريتوريا ، هل يعتقد هرتزوغ ان بإمكان ما يسميه هو "بالمساعدات" ان تعمي العيون وتقتل الضمائر الحية .

اننا نحبي الشجاعة التي أظهرتها هذه الوفود فتحدث بعملها هذا ليس اسرائيل فقط انما تحدث الولايات المتحدة الامريكية نفسها التي تمد اسرائيل بكل وسائل الحياة لها والحرب ضد غيرها .

كان التحدي موجهاً للولايات المتحدة ، فاسرائيل هي صنيعة الولايات المتحدة . يجب أن نتذكر في هذه القاعة أن اسرائيل تتلقى من الولايات المتحدة فقط ، أو أن الفرد الاسرائيلي يتلقى في السنة من الولايات المتحدة مساعدات تقدر بألف دولار سنوياً . ان دخل معظم هذه الدول الموجودة في هذه القاعة في هذه الساعة ، لا يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار وهو دخل يجنى من عرق جبين عمالها وفلاحيه . ويقف مندوب اسرائيل رئيس الكيان الصهيوني العنصري ليقول للأفارقة وللأتين وللآسيويين بأنهم لا يجب أن يخرجوا من القاعة لأن اسرائيل تساعدهم .

ان اسرائيل لا تساعد ، وما لاشك فيه أن نفسية زعماء اسرائيل تحتاج الى معالجة أعمق .

فهل كان يتوقع هرتزوغ أن يتلقى التهاني من الدول التي تقاسي الأمرين على أيادى الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وجنوب افريقيا ؟ اننا نتساءل كيف يمكن لاسرائيل ان تقدم العون وهي نفسها تعيش عالة على المكلف الأمريكي ، واذا ما امتلكت شيئاً فهو شيء نهبت من العرب . ان الجواب على هرتزوغ قد ورد في الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة الخاصة حيث جاء فيها ان المستشارين العسكريين الاسرائيليين يدربون في ناميبيا قوات منظمة مأجورة تسمى " بالاتحاد الوطني لاستقلال انغولا الكامل " ، ومعنى ذلك أن المساعدة الاسرائيلية التي منى بها هرتزوغ ولا تميزت بغيرتها على كرامتها انما تستهدف استقلال هذه الدول ، لاسيما الافريقية منها ، وفي مقدمتها انغولا حيث يدرب الاسرائيليون المخربين المتواطئين مع جنوب افريقيا . ولقد قالت اذاعة لواندا في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٣ " ان اسرائيل وجنوب افريقيا تشتركان في تدريب رجال العصابات المسلحين حتى تسللوا الى اقليم انغولا " . وأفادت التقارير ان الاسرائيليين يقاتلون جنباً الى جنب مع قوات

نظام الفصل العنصرى في شمالي ناميبيا وأن طائرات التجسس اليعسوبية التي تستعمل ضد موزامبيق هي مصممة أو منتجة بواسطة اسرائيل . وبالطبع ، السيد الرئيس ، ان ما يسمى " بالمساعدات الاسرائيلية " وأهداف هذه المساعدات ينطبق مع الأسف على ما تتلقاه بعض دول امريكا الوسطى من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية .

ان وفد الجمهورية العربية السورية يؤيد تأييدا كاملا المقترحات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة بشأن توسيع وتعزيز التحرك الدولي المنسق لمكافحة الفصل العنصرى بكل الوسائل المتاحة . ويشكر رئيس اللجنة السيد السفير الحاج يوسف ميتاما سولي من مدوب نيجيريا الدائم لدى الأمم المتحدة على الجهود الجبارة التي قام بها في أوساط الهيئات الدولية والشعبية والمنظمات غير الحكومية ومع العديد من الحكومات بشأن تنسيق وتنظيم التعاون الدولي للقضاء على نظام الفصل العنصرى . وكذلك يود وفد الجمهورية العربية السورية ان يعبر عن الشكر للطريقة المثلى والموضوعية التي أدار بها السيد السفير فافوروا خلال رئاسته للمؤتمر الدولي المعني بالتحالف بين جنوب افريقيا واسرائيل . واننا نقدر له مواقفه المبدئية والصريحة المبنية على الحقيقة والواقع .

ان وفد الجمهورية العربية السورية يود أن يعلن من جديد عن تصميمه على المشاركة الكاملة في جميع الجهود الرامية الى وأد الفصل العنصرى وتصفية نظام يشكل وجوده عارا في جبين الانسانية . ان دعما للجهود الدولية للقضاء على التمييز العنصرى يرافقه تضامن كامل ومماثل لحركتي تحرير جنوب افريقيا .

ان المجتمع الدولي يطالب بالحاح تصفية نظام الفصل العنصرى بالطرق السلمية وقد دلتنا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على الطريق الصحيح للتوصل الى الهدف المطلوب تحقيقه والذي لا بد يل له اذا ما أردنا حقا سلوك الطريق السلمى للقضاء على الفصل العنصرى . ان هذا الطريق لا يحيد عن مطالبة مجلس الأمن وامريكا بالذات بالحاح بفرض العقوبات الالزامية والشاملة ضد جنوب افريقيا ، وبدون هذه العقوبات لا بد

من الاستمرار في الكفاح المسلح لشعب جنوب افريقيا واننا نتضامن مع هذا الكفاح
المسلح ضد الهياكل والبنى الاستعمارية العنصرية المتواجدة في الجنوب الافريقي .
ولابد لنا من أن نعبر عن تقديرنا واعجابنا للصفعة الثورية التي وجهها
سكان جنوب افريقيا من أصل عدي أو ملون عند ما رفضوا ما يسمى " بالاصلاحات الدستورية"
فأبوا أن يكونوا شركاء في جريمة الفصل العنصري ، وقد تجاوزت معهم الجمعية العامة
برئاستكم كل التجارب عند ما صوتت بالاجماع تقريبا ضد هذه " الاصلاحات " المزورة التي
لم يكن يقصد منها سوى تعميق بنى التفرقة العنصرية المؤسسية وتوسيع قواعدها الديموغرافية
لسلب الانسان الأسود كل حقوقه في وطنه الأصلي .

السيد هولس (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجتمع الجمعية العامة

مرة أخرى للنظر في سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا ، وهو نظام قائم على الظلم السياسى والاجتماعى والاقتصادى وينكر على غالبية سكان جنوب افريقيا حقوق الانسان الأساسية . ورغم تغير المسرح السياسى فى الجنوب الافريقى لا يبدو أن جنوب افريقيا على استعداد للكف عن سياساتها العنصرية التى تستهدف تعزيز حكم الأقلية البيضاء . وعلى الرغم من آمالي وجهود المجتمع الدولى فان جنوب افريقيا لا يبدو منها ما يشير الى أنها ستغير نظامها العنصرى غير العادل تغييرا ذا مغزى ، وما زالت سياسة الفصل العنصرى راسخة كما كانت منذ عدة عقود . ولن يؤدي استمرار السياسات القمعية المتبعة اليوم إلا الى تزايد المواجهة الخطيرة فى المنطقة ؛ وهو ما ستكون له بدور عواقب وخيمة فى منطقة شديدة التفجر كمطقة الجنوب الافريقى .

لقد أدخلت حكومة جنوب افريقيا اصلاحات مزعومة المرة تلو المرة ، بيد أن دراسة تلك الاصلاحات المزعومة عن كثب أوضحت أن الخطوات الجديدة ليست ، أساسا ، إلا خطوات شكلية . فهذا الذى يصور كاصلاح فى جنوب افريقيا ، بما فى ذلك التعديلات الدستورية الأخيرة التى اعتمدت فى استفتاء للناخبين من السكان البيض ، لا يمثل تحركا يبتعد بمقدار خطوة واحدة عن الفصل العنصرى . بل الأرجح أن سياسات الفصل العنصرى قد اكتسبت فرصة بقاء أطول بفضل ذلك الاصلاح المزعوم ، بدلا من أن يكون بشيرا بحصول السكان السود فى جنوب افريقيا والبالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة على حقوقهم السياسية .

لقد أدانت النرويج سياسة الفصل العنصرى ورفضتها باستمرار . وفى بيان صدر عن اجتماع وزراء خارجية البلدان الاسكندنافية فى أيلول / سبتمبر من هذا العام ، أدان الوزراء سياسة الفصل العنصرى وما تنطوى عليه من حرمان لغالبية سكان جنوب افريقيا من الحقوق السياسية . وكرر وزراء خارجية البلدان الاسكندنافية تأكيدهم أن حكومة جنوب افريقيا ينبغي أن تخضع لضغط متزايد وفعال من جانب الأمم المتحدة كأسلوب سلمي يستهدف القضاء على سياسة الفصل العنصرى ، وطالبوا بالاعتماد المبكر لعقوبات ملزمة ضد جنوب افريقيا من قبل

مجلس الأمن . وهلاوة على ذلك أكد الوزراء من جديد أن البلدان الاسكندنافية تعلق أهمية حيوية على التقيد الدقيق بحظر تهريب الأسلحة العظم الذي فرضته الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا .

كما أدان وزراء خارجية البلدان الاسكندنافية أثناء اجتماعهم في أيلول /سبتمبر بقوة أيضا عدوان جنوب افريقيا على البلدان المجاورة ، وأعربوا عن قلقهم بصفة خاصة ازاء الحالة في ليسوتو ، واحتمروا أن الحصار والضغط من جانب جنوب افريقيا لا رغام ليسوتو على تسليم اللاجئين من جنوب افريقيا وطردهم يمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي .

وتأمل حكومتي أن يتحقق الانتقال الى حكم الأغلبية في جنوب افريقيا بالسهل السلمية . وتؤكد الخروج توقيع عقوبات الزامية من جانب مجلس الأمن على جنوب افريقيا . ونرى أن المقررات الملزمة لمجلس الأمن طبقا للفصل السابع من الميثاق مطلوبة لضمان التزام المجتمع الدولي التزاما عاما بالتدابير المتخذة . وقد أعلنت حكومتي عن استعدادها لتنفيذ تلك التدابير التي يتخذها مجلس الأمن .

ورغم أن مجلس الأمن يضطلع بمسؤولية رئيسية ، فان كل بلد منا عليه أن يبذل ما في وسعه من أجل تحقيق التغيير السلمي في نظام الفصل العنصري بجنوب افريقيا . ولذلك فان الخروج من جانبها ، بفردا أحيانا ، وبالتضافر مع البلدان الاسكندنافية الأخرى أحيانا ، قد اعتمدت عددا من التدابير على أساس طوعي . وتشمل التدابير المتخذة على أساس اسكندنافي حظر أو عدم تشجيع الاتصالات مع نظام الفصل العنصري في مجال الرياضة والثقافة والمطلبات اللازمة لمنح تأشيرات الدخول لمواطني جنوب افريقيا وزيادة الدعم الانساني لضحايا الفصل العنصري . وقد اتخذت الخروج على أساس انفرادي ما يلي ، بين جملة أمور أخرى : سحب الضمانات التي تدعمها الدولة للمصادرات النرويجية الى جنوب افريقيا ، ووقف اصدار تراخيص العملات للاستثمارات النرويجية في جنوب افريقيا ، ووقف ترويض المصادرات النرويجية الى جنوب افريقيا ، واتخاذ تدابير للتحقق من أن النفط المنتج بالجرف القاري النرويجي لا يصدر الى جنوب افريقيا ، كما قررت ألا تقيم أي تعاون كان مع جنوب افريقيا في الميدان النووي .

وتشكّل المساعدة الانسانية المقدّمة الى اللاجئين من جنوب افريقيا والى ضحايا الفصل العنصرى جزءاً هاماً من التدابير التي تتخذها الحكومة النرويجية ، وهو ما ينطبق أيضاً على المساعدة المقدّمة الى دول خط المواجهة التي تعاونت النرويج معها تعاوناً وثيقاً وثابتاً في ميدان التنمية . ونحن نعتزم مواصلة تلك السياسة ، ونقوم مع البلدان الاسكندنافية الأخرى بمناقشة مستمرة حول ما يمكن أن نقوم به من جانبنا بالإضافة الى ذلك . ومن المسائل التي تثير بالغ القلق لدى حكومتي مأساة السجناء السياسيين في جنوب افريقيا . ان استمرار حبس نلسون مانديلا وغيره من الزعماء السياسيين والتقارير الواردة عن التعذيب والعقوبات القاسية تشكّل تحدّياً واضحاً للنداءات المتكررة من قبل الأمم المتحدة . كما تشعر حكومتي بالقلق ازاء أحكام الاعدام الصادرة على معارضي الفصل العنصرى . ونطالب مرة أخرى سلطات جنوب افريقيا بدفع الاعتبارات الانسانية أن تستجيب لنداءات المجتمع الدولي وتبقي على حياة هؤلاء السجناء .

السيد بولز (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ما يدعوا إلى الأسف أن نرى أن جدول أعمالنا في هذه الدورة ما زال يتضمن البند الخاص بسياسة الفصل العنصرى . ويتمين علينا اليوم أن ندرس الآثار الخطيرة لهذا النظام على الصعيد بين الوطني والدولي . ان المتعصبين البيض في جنوب افريقيا ، قد انغمسوا في سياسات فاشية ، وجعلوا من النظريات العنصرية نظاما لدولة . و غاية ذلك النظام تأمين استغلال الاقلية البيضاء ، للأغلبية غير البيضاء من السكان استغلالا غير محدود ، وتأمين الظروف المواتية لاستغلال القوة العاملة الافريقية ، وخدمة مصالح شركاء نظام برتوريا الأجنبي في الجريمة ، والشركات الاحتكارية ، بأساليب حرة بأن تعتبرها حكومات أخرى أساليب غير مشروعة .

لقد أدب الفصل العنصرى في عدد من المحافظ الدولية منها منظماتنا بأنه أشنع شكل من أشكال العنصرية ، وجريمة في حق الانسانية . وتطبق سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام برتوريا باستخدام تدابير عديدة تستحق الادانة كالعزل العنصرى المنهجي ، وبرنامج البانتوستانات ، وانتهاك الحقوق السياسية والمدنية لغير البيض من السكان . ونتيجة لتلك التدابير أصبح ٢٣ مليون افريقي اجانب في وطنهم . وكل معارضة لتلك التدابير من جانب الشعب تعاقب بقسوة ، ان يحارب القمع الادارى ، والاجراءات التعسفية والقتل ضد كل من ينتقد الفصل العنصرى أو يناضل من أجل المساواة والديمقراطية وهناك قائمة طويلة باسماء الذين أدينوا ووقبوا أو قتلوا لكفاحهم ضد الفصل العنصرى أو حوكموا بسبب ذلك أمام المحاكم وألقي بهم في غياهبات السجون ، في محاولة من جانب نظام برتوريا لاضفاء طابع شبه مشروع على ما ترتكبه من أعمال إجرامية . وتورد القائمة التي نشرتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في التذييل الاول لتقريرها المقدم الى الجمعية العامة هذه الدورة ، ستين اسما ، لضحايا "عدالة" نظام الفصل العنصرى في السنة الماضية وحدها ، منها اسماء ثلاثة من الوطنيين السود قتلوا في ٩ حزيران /يونيه ١٩٨٣ رغم احتجاجات المجتمع الدولي ، ومناشدات الجمعية العامة .

ويستغل السكان السود أيضا من الناحية الاقتصادية . ولا يقتصر الأمر على مسألة الأجور الهزيلة التي تقل كثيرا عن أجور العمال البيض ، بل ينطوي أيضا على زيادة مطردة في عدد العاطلين من السكان غير البيض . ففي الآونة الأخيرة ازداد ذلك العدد بمقدار . . . ألف عاطل ، وبذلك وصل عدد العاطلين من غير البيض حاليا الى مليونين ولا يتضمن ذلك الرقم في واقع الأمر الملايين من المواطنين السود الذين أعيد توطينهم بالقوة فيما يسمى بالبانتوستانات .

هذا هو الوجه الحقيقي للفصل العنصري . وتبذل حكومة بريتوريا كل ما في وسعها من جهد للابقاء على نظام الفصل العنصري ، رغم المعارضة المتزايدة التي يهددها السكان الأصليون ، واحتجاجات الرأي العام في البلدان الأخرى . وذلك هو الهدف من الإصلاحات الدستورية المزعومة التي وافق عليها البيض وحدهم في الاستفتاء الذي أجرى في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ . فالمقصود بها بث الفرقة ودق أسفين بين ضحايا الفصل العنصري القهريين ، عن طريق ضم مجموعات أخرى من السكان الى جهاز القمع ، فسي محاولة لجعل الفصل العنصري أكثر قبولا لدى طبقات أخرى من السكان في البلدان الغربية . فتلجأ الإصلاحات لمحاولة لخداع الرأي العام ، بما في ذلك منظماتنا ، الذي يدعي تلك التدابير علنا وقطعيا ، باستثناء بعض الدول الغربية من أعضاء الأمم المتحدة .

وتؤكد هذه المناورات أن أشكال الكفاح ضد نظام الفصل العنصري مبررة ، بما فيها الكفاح المسلح . بل وان ذلك الكفاح بات أكثر حتمية لأن الفصل العنصري لم يعد يكتفي بأعمال القمع والقهر التي يمارسها داخل جنوب افريقيا ، بل أخذ يشن الهجمات على الدول الأخرى .

ويواصل نظام بريتوريا احتلاله غير المشروع لناميبيا باستخدام القوة العسكرية السافرة ، ويحول دون تمتع شعب ناميبيا بحقه في تقرير مصيره . ومن أجل خدمة المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة ، والرامية الى اعاقا التطور التقدمي لجمهورية أنغولا الشعبية ، يطالب ذلك النظام - بشكل غير جائز وغير مشروع بالمرة - بربط مسألة منح الاستقلال لناميبيا بانسحاب القوات الكوبية الأمامية من أنغولا .

ان الجلادين المسكين بزمام السلطة في بريتوريا يتعادون في أعمال العسكروان
 السلاح المباشر ، والأنشطة التخريبية التي يرتكبوها ضد الدول الافريقية المستقلة ،
 لاسيما أنغولا وموزامبيق وزمبابوى وليسوتو وبوتسوانا . ويواصل نظام بريتوريا احتلاله غير
 المشروع لجزء من أراضي أنغولا ، ويشجع المجموعات المناهضة لحكومتها ومجموعات المرتزقة
 ويمولها ، ويرسل مجموعات من الارهابيين الى داخل أراضي ذلك البلد .

لقد أدى عدوان نظام بريتوريا ، واسع النطاق الى تحويل الجنوب الافريقي الى بؤرة
 خطيرة للتوتر الدولي . وما زال نظام الفصل العنصرى يواصل سياسته العدوانية الشائنة
 رغم الادانة المعلنة والواضحة من جانب الرأى العام العالمى ، ورغم القرارات العديدة
 الهامة التي اتخذتها هذه المنظمة . وقد بات ذلك ممكنا لأن شركاء جنوب افريقيا
 الرئيسيين من بعض البلدان الغربية لم يمثلوا لهذه القرارات . فبريتوريا تواصل اعتمادها
 على الدعم والتعاون الشامل السياسى والدبلوماسى والاقتصادى - والعسكرى في بعض
 الأحيان - الذى تتلقاه من تلك البلدان ، التي تقيم مع نظام الفصل العنصرى روابط
 ايدولوجية واستراتيجية واقتصادية . ان تكثيف أنشطة الغرب في جنوب افريقيا يتضح
 جليا من المعطيات التي نشرتها صحيفة "داى فلت" بجنوب افريقيا ، الصادرة في ٢٣
 أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، التي تعتبر أن الاستثمارات الأجنبية - أى الاستثمارات الغربية -
 في جنوب افريقيا ، بلغت في السنة الماضية أكثر من عشرة أمثال ما كانت عليه منذ عشرين
 سنوات ، بزيادة قدرها ١٣ في المائة في السنة . وفي العام الماضى وصل وصل الاستثمار
 الرأسمالى للولايات المتحدة وحدها ، التي تقدم أكبر دعم لنظام بريتوريا الى ٢ بليون
 دولار امريكى . وتشير وثائق الأمم المتحدة الى أن عدد الشركات التي شاركت بشكـل
 مباشر في الدعم الاقتصادى للفصل العنصرى وصل في الفترة بين عام ١٩٧٨ ودايـمـة
 الثمانينات الى ١١٥٢ شركة . ومن المعروف في هذا الصدد ، أن ثمانين في المائة من
 تلك الشركات ينتمي الى احتكارات الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، وجمهورية ألمانيا
 الاتحادية وفرنسا وسويسرا ، واليهما يرجع أكثر من نصف الانتاج الصناعى لجنوب افريقيا .

وتبيّن الوثيقة A/AC.109/743 الصادرة عن أمانة الأمم المتحدة بوضوح أن الدول الغربية تساعد بريتوريا على توسيع جهازها العسكري . تشير الوثيقة الى أن جنوب افريقيا على سبيل المثال ، تنتج بتصريح من الدول الغربية نماذج معدّلة من الطائرات الحربية الفرنسية والاطالية ، وناقلات عسكرية فرنسية ، وقذائف ، ومعدات أخرى . وتواصل بعض الدول الغربية تقديم شحنات أسلحة مباشرة الى جنوب افريقيا رغم الحظر على الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة بقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) .

وقد ساعدت الدول الغربية أيضا في اعطاء جنوب افريقيا قدرة نووية . فتعكّنت جنوب افريقيا ، بمساعدة الولايات المتحدة ، من انشاء مركز للأبحاث النووية في مدينة بليندابا . ولم تقتصر الولايات المتحدة على ضمان تزويد المركز بجميع المعدات اللازمة ، بل تقوم أيضا بتدريب أكثر من ١٠٠ متخصص في المجال النووي من جنوب افريقيا . وسينتج المفاعل الذي أنشئ على مقربة من كيب تاون ٤٠٠ كيلوغراما سنويا من البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة النووية . وهو ما يكفي لانتاج من ٤٠ الى ٥٠ رأس حربي نووي للقذائف متوسطة المدى .

ان امكانيات جنوب افريقيا العسكرية والنووية المتزايدة تشكل تهديدا للسلم والأمن لا في الجنوب الافريقي فعسب ، بل وفي جميع أنحاء العالم .

ومن دواعي قلقنا أيضا ذلك التواطؤ الوثيق بين نظام الفصل العنصري واسرائيل . ولكلا البلدين دور حاسم في خطط الولايات المتحدة كقاعدتي انطلاق للامبريالية ومعقليين لمصالحها الاستراتيجية . ان التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا يتطور تطورا مكثفا ، خاصة في المجال النووي . وتبيّن الوثيقة A/38/22/Add.1 بوضوح ، انه في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٩ على سبيل المثال ، تلقت جنوب افريقيا ٣٥ في المائة من صادرات الأسلحة الاسرائيلية . وينمو التعاون العسكري بجميع أنواعه بينهما ، بدءا من تبادل الخبرة الى التعاون في استحداث وتطوير الأسلحة وتمويل برامج التسليح . وقد ذكرت التقارير الصحفية مؤخرا أن بريتوريا وتل أبيب تشتركان حاليا في وضع برامج لانتاج القذائف وأشارت التقارير كذلك الى التعاون النووي بينهما .

وقد لاحظت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في تقريرها المقدم الى هذه الدورة للجمعية العامة بحق ، أن التعاون الدبلوماسي والسياسي والاقتصادى والعسكرى مع جنوب افريقيا من جانب الدول الغربية واسرائيل يقوّض تنفيذ التدابير الدولية التي تستهدف القضاء على الفصل العنصرى . ونحن نعتبر ذلك جوهر المشكلة كلها ، ونرى انه يدل ضمنا أيضا على وسيلة حلها : الاحترام التام الدقيق لمقررات منظماتنا وانها أية علاقات مع جنوب افريقيا ، وفقا لروح تلك المقررات . واذا ما واصلت بريتوريا اصرارها على عدم الانزعان لارادة المجتمع الدولي ، رغم كل ذلك ، تعين علينا أن نجبرها على ذلك . ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، حكومة وشعبا ، تستنكر وتدين الجرائم التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى . واننا متضامنون تماما مع اولئك الذين يناضلون ضد التمييز العنصرى في جنوب افريقيا ، بقيادة المؤتمر الوطنى الافريقى البطل . ونؤيد البرنامج الذى اعتمدته المؤتمر الوطنى الافريقى ، بغية القضاء على الفصل العنصرى واقامة مجتمع عادل لا تمييز عنصرى فيه .

وتستجيب تشيكوسلوفاكيا دائما لجميع قرارات الأمم المتحدة التي تهدف الى القضاء على الفصل العنصرى وتحقيق منح الاستقلال لناميبيا في أسرع وقت ممكن ، وانها عدوان جنوب افريقيا في الجنوب الافريقى . ونؤيد تماما المقررات التي اعتمدها المؤتمر العالمى الثانى لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى . ونرحب بنتائج أعمال اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ونؤيد أية تدابير تتخذ ، بما في ذلك توقيع العقوبات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، لارغام نظام بريتوريا على انها الفصل العنصرى ، والاستعمار ، والعدوان .

ان الفصل العنصرى ، بكل مظاهره والآثار المترتبة عليه ، يعتبر من أخطر المفارقات التاريخية في عصرنا . انه من أسوأ الشرور في حاضرتنا التي تشكل تهديدا للسلم والأمن . ولهذا ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تركز جهودها لتحقيق تسوية عاجلة للحالة في جنوب افريقيا ، وفقا للقرارات التي اعتمدها منظماتنا .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا سيؤيد دون تحفظ أية تدابير وردت في تلك القرارات يكون من شأنها المساعدة على تحقيق تلك الأهداف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفقا لما قررته الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة بتاريخ ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، أعطي الكلمة للسيد مثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد ماكاتيني (المؤتمر الوطني الافريقي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن أقدم اليكم أحترتاني اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الافريقي والرفيق الرئيس أوليفر تامبو ، لانتخابكم بكل جدارة لهذا المنصب البارز كرئيس للجمعية العامة .

ان القرار الذي اتخذته هذه الهيئة بقيادتك في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر سيدخل سجلات التاريخ كعلامة طريق بارزة الأهمية بالنسبة للغالبية الساحقة من المضطهدين ممن يستون بالطونين أو الذين من أصل آسيوي أو السكان الافريقيين الأصليين الذين يشكلون معا ٨٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا الذين يشتون منذ عشرات السنين كفاحا مشتركا ضد عدو مشترك ومن أجل هدف مشترك — هو اقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري لجميع سكان جنوب افريقيا .

ونشكر مجموعة الدول الافريقية ورئيسها ، السفير كوروما ممثل سيراليون ، للمبادرة التي قامت بها . كما نشيد أيضا بجميع الدول الأعضاء للموقف التاريخي الذي اتخذته بشكل أو بآخر ، ونحييكم يا سيادة الرئيس ، على القيادة التي وقرتموها .

ولقد استمد شعبنا مرة أخرى شجاعة وقوة من هذا الموقف المبدئي ومن هذه التذكرة بأن الغالبية العظمى من الانسانية تدعمه بشكل لا يحيد ، حتى في هذه اللحظة الحرجة ، في كفاحه من أجل القضاء على الفصل العنصري بكل أشكاله ومظاهره . ولسوف تستمر هذه الشجاعة في الزيادة مع تزايد الأخطار التي تواجهه .

اني بشعور عميق من الابتهاج انتهر هذه الفرصة كي اهنئ من خلالكم - سيادة الرئيس - واسم المؤتمر الوطني الافريقي ، شقيقنا السفير الحاج مايتيما سولي ، على اختياره لمنصبه الجديد وزيرا للاعلام والا رشاد القومي ببلده . ان تفانيه في الكفاح من أجل الحرية والعدالة والسلم يجعلنا - في الوقت الذي نأسف فيه لفراقه - نشعر بالارتياح ، بسبب معرفتنا ، بانه انما يتركنا ليواصل الكفاح من محفل اخر هام ، حيث سيرشد ليس فقط الشعب النيجيري البالغ تعداد ٨٠ مليوناً والمناهض للفصل العنصري ، في كفاحه من أجل التنمية الوطنية والتقدم الاجتماعي في نيجيريا لكن أيضا في اشتراكه المستمر لأكثر عمقا في الكفاح ضد الفصل العنصري .

يوافق العام القادم الذكرى العاشرة لتعليق عضوية جنوب افريقيا العنصرية فسي هذه الهيئة - بموجب مقرر اتخذ بعد عقود من تحدى ذلك النظام لقرارات عديدة تطالبه بأن يتخلى عن طغيان الفصل العنصري ويسمح باقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وكما كان ينبغي ان نتوقع ، كان رد الفعل الفوري لنظام بريتوريا ازاء مبادرة المجموعة الافريقية من مقدمي القرار A/38/L.15 ، الذي اعتمد في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر كاشفا للغاية . ان أن نظام ب . وبوتسا ، باعلانه ان " . . . غالبية هذه البلدان لا تعرف معنى الديمقراطية ، ولا كبير معرفة وفهم لديها لميثاق الامم المتحدة . . . " والادعاء الصلف بان ما يسمى " . . . بدستوره الجديد يتماشى تماما وتعزيز المبدأ الرئيسي للميثاق . . . " ، قدم مرة اخرى دليلا على حقيقة انه يعيش في الماضي وانه مازال يعادى باصرار لا يحيد قضية تحرير السود اليوم ، كما كان أسلافه يعادون عتق الرقيق في عام ١٨٣٣ ، ذلك التطور التاريخي الذي اعتبروه خروجاً على شريعة الله . كما يثبت بيان ذلك النظام أيضا أن المبادئ العليا السامية المكرسة في الميثاق لها معنى مختلف لديهم وانه لن يكون هناك التقاء حقيقي في الفكر بينهم وبين أولئك الموجودين في القاعة ممن يؤيدون مبدأ المساواة لكل الاجناس والديمقراطية اللاعنصرية .

ان الحقائق المعروضة علينا تتمثل في ان ما يسمى بالدستور الجديد لا يتناول
 المسألة الأساسية التي تواجه جنوب افريقيا وهي : ضرورة تحويل السلطة من الأقلية السـ
 السكان بأسرهم بغض النظر عن العنصر . فما شاهدناه في الشهور والاسباع الاخيرة
 كان مثالا صارخا على نمط عطية الفصل العنصرى السياسية القاصرة على البيض : فهي عطية
 يطرح الاقتراحات فيها البيض ، ويتناقش البيض ، ويختلف البيض ، ويتشاور البيض ، وفي
 خاتمة المطاف يكون البيض هم الذين يتخذون القرار . ومع ذلك فاننا نرفض ان نشـ
 الموضوع البشع لذلك الاستفتاء العنصرى بتسميته " بالدستور الجديد " ومناقشة احكامه
 لان الدساتير الجديدة - ظلت على طول التاريخ - تجسد روح الحرية وترسي نظاما اقتصادية
 اجتماعية جديدة تعبر عن السيادة التي حصل عليها بشق الانفس شعب يكون قد تحرر من
 اصناف العبودية ، سواء كانت تلك الدساتير نتاج مقاومة سلبية أو نضال مسلح من أجل
 الاستقلال الوطنى أو الثورة الاجتماعية .

أما مقترحات النظام العنصرى الدستورية المزعومة فقد صممت خصيصا - كما أعلن
 كثيرون من سبقونا- الى التكملة لعادة هيكلية حكم الفصل العنصرى ، والطغيان العنصرى
 واعاقه حصول الشعب على حق الانتخاب الشامل وتجريد الغالبية من حق المواطنة بحكم
 المولد تجريدا مهدا واثارة النزاع الداخلى بين المقهورين السود والقضاء على امكانية
 الحصول على الحقوق الدستورية الحققة وما يترتب على ذلك من ممارسة للعطية السياسية .
 ان الغالبية العظمى من الناس في هذه القاعة وفي ارجاء العالم ، وفي الدوائر
 الافريقية بجنوب افريقيا لم تعن ، وكانت على حق في انها لم تهتم بان تحاول فهم الأساس
 المنطقى لاستبعاد نظام بريتوريا للشعب الافريقى الاصلى مما فاخرت بوصفه في بيـ
 صحفى اصدرته في ١٥ تشرين الثانى / نوفمبر بانه " . . . المبدأ الأساسى للميثاق الذى
 يعلن حق جميع الشعوب في تقرير المصير " .

لقد قال وزير الشؤون الدستورية لنظام بريتوريا منذ بضعة أشهر ردا على هـ
 المسألة " . . . ان الافارقة غير متطورين بشكل كاف كي يتفهموا العطية الديمقراطية
 المعقدة " . وهو بذلك يذكرنا بوصف الاستان الافريكاني دى كويت لمعتقدات أهله بأن

" . . . تفوقهم نابع من العرق والايان ، وهي خاصية الهية اسبغها الله عليهم لا يمكن نقلها للغير أو اكتساب الغير لها " . بمعنى ان السود لا يستطيعون التوصل الى اكتساب تلك الخاصية . نعم ، هذا هو الاساس المنطقي الكامن وراء طرد ملايين من الشعب الافريقي من مقار اقامتهم في الريف والحضر ، وحشدهم فيما يسمى بالأوطان الجرداء البتلية بالفقر ، وتجريدهم من مواطنة جنوب افريقيا ، بينما تخفض المدة المقررة لاكتساب حق الحصول على الجنسية للمهاجرين البيض من خمسة أعوام الى عامين ، هذا كله بهدف جعل جنسობ افريقيا بلدا للرجل الأبيض لا يستطيع السود أن يبقوا فيه الا بوصفهم من الاقوام الرحل أو المقيمين اقامة مؤقتة الفرض الوحيد منها أن يقوموا خلالها على خدمة البيض .

اننا نؤكد مرة اخرى كما أكد عدد من المتكلمين ، ان هذه الخطوة لا يمكن أن تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح الا لدى اولئك الذين يشاطرون رئيس الوزراء العنصرى الراحل ج . غ . سترجندوم رأيه القائل بانه " اذا ما اعطي حق الانتخاب للغير الاوروبيين ، اذا ما أعطي لهم حق التمثيل والتصويت ، واذا ما طُور غير الاوروبيين على نفس المنوال كالاوروبيين فكيف يمكن للاوروبيين أن يظلوا اسيادا ؟ . . . في رأينا ، انه يجب أن يحتفظ الاوروبيون - في كل مجال - بالحق في ان يحكموا البلاد " . ونجد أن رئيس الوزراء العنصرى جوهانز فورستر جدد هذا الموقف الذى كان سائدا في الخمسينات ، وكرره عندما قال في حديثه في اجتماع في ديربان في ١٣ اذار / مارس ١٩٧٠ " ان حق المواطنة في جنوب افريقيا للبيض وحدهم " وقد اتبع ب . و . بوثا هذا القول بجدية واخلاص ، وكان على قدر من الامانة مكنه من أن يقول للعالم ان اصدقاءه في واشنطن مخطئون في قولهم ان لديه جدول أعمال خبي قد يودى الى شيء مما يسمى بالمشاركة في السلطة للافارقة . بل انه ذهب الى أبعد من ذلك ، فاعلن مرارا وتكرارا معارضته التي لا تحيد لمنح حق الانتخاب على اساس صوت واحد للفرد الواحد في جنوب افريقيا .

اما المسألة الاخرى التي مازالت قائمة ، فهي التي احدثت التغيير في الموقف المعلن المتمثل في ادراج من يدعون بالطونين ضمن من يسرى عليهم نظام الفصل العنصرى

وترحيل المنحدرين من أصل اسيوى الى اوطانهم ، كما أعلن ذلك رسميا أسلاف بوشا من تلاميذ النازية المعترفين باعتناقهم لها ، بناء الفصل العنصرى الذين يواصل بوشا تنفيذ سياساتهم ، وان كان ذلك بشكل موه .

فالتقدم الذى احرزه المؤتمر الوطنى الافريقى يتمثل فى توحيد جميع القوى الوطنية ممن يسمون بالملونين ، ومن هم من أصل اسيوى تحت قيادته وعلى أساس ميثاق الحرية الذى اعتمد فى ٢٦ حزيران / يونيه عام ١٩٥٥ ، والذى يعلن ان " جنوب افريقيا طيبك لجميع من يعيشون فيها من السود والبيض ، وان أية حكومة لا يمكن أن تدعي السلطة عن حق ما لم تكن قائمة على اساس ارادة الشعب كله ، وان الدولة الديمقراطية القائمة على أساس ارادة الشعب هي وحدها التي يمكن أن تضمن ما يربته حق المولد من حقوق ومزايا بلا تمييز على اساس اللون أو العنصر أو العقيدة " . هذه الوثيقة مازالت حتى يومنا هذا اداة لا تدحض لا قامة المجتمع الديمقراطى اللاعنصرى .

ولما تبين ان طريقة " فرق تسد " التقليدية لم تعد تجدى في مواجهة الاستراتيجية الحقيقية غير العنصرية التي تتسع لاشراك الديمقراطيين البيض الذين يتضامنون مع السكان السود ويقبلون بزعامة حزب المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ، لجأ النظام الى تلك التصرفات المقيتة لأحداث صدع في ذلك التحالف النضالي .

فالمسألة مسألة المشكلة الخطرة الناجمة عن النقص في القوة العسكرية البيضاء من جراء الاحتلال غير المشروع المستمر لناميبيا واحتلال اجزاء من انغولا وحالة الحرب الخفيفة المستشرية في جنوب افريقيا ذاتها ، وكذلك الغزوات المتكررة وتلك التي ينوى النظام القيام بها ، على غرار غزوتي بيروت وغرينادا ، للبلدان الافريقية المستقلة . ولهذا السبب على وجه التحديد يريد نظام بريتوريا استدراج الملونين والآسيويين حتى يصبحوا خاضعين للتجنيد الاجباري . وقد سارع ب.و. بوتوا فأعلن ذلك اثر ظهور نتيجة الاستفتاء العنصري . فتأكد بوتوا انه لمن ينقض وقت طويل قبل أن يجند الملونون والآسيويون في الجيش ، وأن جيش الفصل العنصري القائم بالقهر ، لا يمكن أن يعني الا أن النظام ينوى أن يستخدم أولئك الملونين والآسيويين في عملية القمع الداخلي والعدوان الخارجي ضد الدول الافريقية .

ومخطط نظام بريتوريا المقبل هو ادخال البرلمان المشكل عنصريا والمنفصل عنصريا في مشاركة مع البانتوستانات ، على شكل ما يدعى بتجمع من الولايات ، تروج له الآن اسما جديدة كتسميته بالاتحاد الكونفدرالي اوالاتحاد العشائري . وفي الوقت ذاته يستمر الاحتلال غير المشروع لناميبيا ويصعد العدوان ضد دول افريقية مستقلة ، ويقوض استقرارها بحيث يتييسر اخضاع تلك الدول وارهابها لتصبح دولا عميلة لبانتوستانات الفصل العنصري وراء الحدود .

ان المعاذير التي تعللت بأن للمؤتمر الوطني الافريقي قواعد في بلد ما غير صحيحة على الاطلاق . والواقع أن بيان رئيس قوات الدفاع في النظام ذاته - ماغنوس

مالان عند قيامه بحملة لتمديد فترة التجنيد للبيض من ٣٥ الى ٦٥ سنة وما يدعي بانه استمالة لعقول وقلوب السود - يوضح هذه النقطة عندما يقول " ان المؤتمر الوطني الافريقي لا يشن حرب حدود على الحدود بل حربا سيكولوجية داخل المنطقة". فقواعدنا كائنة بين شعب جنوب افريقيا في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء وعلى طول وعرض بلدنا الذي عقدنا العزم على تحريره ، ومن تلك القواعد قام مقاتلونا المسلحون بالهجوم مرتين على محطة القوى النووية في كوبرغ الواقعة على عمق ١٠٠ ميل داخل الحدود . ومن تلك القواعد أيضا قمنا بهجوم على فورتر كرهوغت ، مقر القادة العسكرية العليا للنظام . ومن تلك القواعد ايضا نقوم بشن هجمات على الاهداف في كل انحاء البلاد مثل مراكز الشرطة ، ووحدات انتاج النفط من الفحم ومحطات الطاقة الكهربائية ، ومقار القوات الجوية للنظام في بريتوريا مؤخرا . وعلى أية حال فان اسلوب الكذبة الكبيرة الذي ينتهجه النظام لتبرير اعماله البربرية التي من قبيل غزوليسوتو وقتل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء تفضحه اعمال النظام الذي قام بغزوسيشل مرتين حيث لا يوجد حتى مكتب او لاجي أو طالب أو طفل للمؤتمر الوطني الافريقي .

بعد ارتكاب أعمال العدوان الصارخ عملا إثر آخر ضد الدول الافريقية المستقلة يتصف النظام بقدر من الصفاقة يمكنه من ان يقترح عقد معاهدة عدم اعتداء مع تلك البلدان ، رغم أن ليسوتو وزمبابوى وأنغولا وموزامبيق وبتسوانا وزامبيا وغيرها ، على سبيل المثال لا الحصر لم ترسل أى دولة منها جنديا واحدا ليطلق رصاصة واحدة في اقليم جنوب افريقيا ، بينما لا تكف بريتوريا عن ارسال فرق الاغتيال التابعة لها وفرق الكوماندوز والطائرات الحربية والغواصات لقتل زعماء المؤتمر الوطني الافريقي وارتكاب المذابح وانتهاك المجال الجوي لجيرانها ، وسفك الكثير من الدماء على هذا النحو .

ليس هناك شعب في العالم يتوق الى السلم اكثر من شعب جنوب افريقيا المضطهد . لقد عشنا دائما في ظل العنف الذي يمارسه الطغيان ، ولم توجد ابدا منظمة عملت بصبر من أجل التوصل لحل سلمي كما عمل المؤتمر الوطني الافريقي . الا أن المذابح التي تعرض لها شعبنا وانكار حقه في الاشتراك في أى عملية ديمقراطية وتفتيت وطننا ، على اساس قبلي ، الى بانتوستونات تستخدم جيوشها القبلية ضد جهود التحرير ، والنقل الجبرى لملايين السود ، وحرمان الأفارقة من الجنسية ، والاعدام اليومي لأفراد شعبنا بما يصل الى ١٢٩ شخصا من ١٩٨٠ وحسب ، واستمرار سجن زعمائنا مثل نيلسون مانديلا وحظر الاجتماعات العامة وتكميم أفواه العناصر النشطة والقادة المنفيين حاليا أو الذين حددت اقامتهم في مناطق نائية ، والاستعدادات الحربية المحمومة ، والعسكره واسعة النطاق ، والحملة الهائلة لعزل المؤتمر الوطني الافريقي عن طريق النشر واسع النطاق للمواد المطبوعة المزورة التي يزعم بأنها من اعداد المؤتمر الوطني ، وتأييد قتل الرجال والنساء والأطفال السود ، وتعزيز الجهاز الوحشي للدولة البوليسية ، كلها أمور علمتنا شيئا واحدا هو ان نظام الفصل العنصرى وسياساته هما العقبة التي تقف في سبيل السلم والأمن والاستقرار في الجنوب الافريقي ، والحرية والعدالة والسلم والرخاء في جنوب افريقيا ذاتها . وكما أعلن القرار المتخذ يوم الثلاثاء الماضي يقوم القضاء على الفصل العنصرى وانشاء دولة ديمقراطية لا عنصرية على اساس الممارسة الكاملة والحرية لحق الانتخاب للجميع في جنوب افريقيا واقامة دولة غير مقسمة غير مغتتة ، هي وحدها التي يمكن أن تؤدي الى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب افريقيا .

ولو كان نظام بريتوريا بمفرده ، وهو النظام الذى اصبحت سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها موضع اداة عالمية ، بوصفها جريمة ضد البشرية وتهديدا للسلم والأمن الدوليين ، لما استطاع أن يتحدى المجتمع الدولي بتصعيد جريمته

هذه وارتكاب العديد من الانتهاكات لسلم الدول الافريقية المستقلة ، واستمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، واحتلال جزر من انغولا ، وشن حرب غير معلنة اقتصاديا والعدوان المسلح من اجل زعزعة استقرار البلدان الافريقية المستقلة ، والاطاحة بحكوماتها ، وسن التشريعات ، لكي يعطي لنفسه الحق في التدخل في كل البلدان الافريقية ، وممارسة الضغط والتخويف والابتزاز بصورة علنية ضد البلدان الافريقية لطرد المؤتمر الوطني الافريقي ومطالبته بالدخول في اتفاقات تسمى باتفاقات منوثة للارهاب معها .

(السيد ماكاتيني ، المجلس
الوطني الأفريقي)

وعلى حين نطالب كل الدول الأعضاء بأن تشترك في الاشارة بالبلدان المستقلة في الجنوب الافريقي لما تقدمه يوميا من تضحيات في مقاومة هذه الضغوط ، ندين بقوة البلدان الغربية ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، لاستمرار تعاونها الاقتصادي والعسكري والنووي مع نظام بريتوريا .

ان الموقف الذي اتخذته ادارة ريفان باحتضان نظام بريتوريا الذي لا تعد سياسة الفصل العنصري التي ينتهجها مجرد وليدة للفاشية بل وسياسة تنبني على التدايبير التشريعية الفاشية كاضفاً المواطننة على أساس اصطفاء أناس واستبعاد غيرهم ، وغير ذلك من الاجراءات التي تعتبر صورة فوتوغرافية من القوانين النازية موقف يقتضي منا منتهى الادانة ولا مبالغة في القول انه بالاضافة الى مؤتمر برلين الذي قسمت فيه منذ قرابة مائة عام قارتنا الحبيبة الى ممتلكات استعمارية وشخصية ، فانه منذ الحرب العالمية الثانية أصبح التطور المأسوي المفجع الذي يشكل اليوم أشد خطر على القارة الافريقية ، هو محور بريتوريا - واشنطن الذي أعلنه الرئيس ريفان بعد أن تولى منصبه بوقت قليل .

لقد حدث الكير منذ ذلك الحين . فقد هوجمت ماتولا في موزامبيق ، ثم وقع هجوم على اجزاء من انغولا واحتلت ومحاولة الغاء تعديلات كلارك بواسطة وكالة المخابرات المركزية بانغولا واستمرار احتلال ناميبيا ، والربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، واغتيال زعماء المؤتمر الوطني الافريقي وعناصره النشطة ، واعطاء قرض من صندوق النقد الدولي لمساعدة النظام على حروبه العدوانية ، والزيارات السرية والمناقشات بين موظفي البنتاغون وعلماء المخابرات التابعين للنظام ، وزيارة رئيس وكالة المخابرات الأمريكية لجنوب أفريقيا ، والتصويت السلمي على القرارات التي تتخذ ضد الفصل العنصري أمام الجمعية العامة واستخدام حق النقض في مجلس الأمن ، والبيانات التي تعرض مكافأة البلدان الافريقية التي تصادق جنوب افريقيا وتهدد بعقاب واسقاط الذين يساعدون المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا ، وعقد جلسات استماع في جنوب أفريقيا - واشنطن بزعم التحقيق في علاقات المؤتمر الوطني الافريقي وسوا بومع كوبا والاتحاد السوفياتي والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومنح ترخيص لسبع شركات عبر وطنية أمريكية لتقديم ما قيمته

٥ مليون دولار من المساعدات التقنية للوحدات النووية في جنوب أفريقيا العنصرية . ان القائمة طويلة وتتضمن عددا من الانتهاكات لحظر توريد الأسلحة ووصف حركات التحرير بالارهاب وتعريض سوابو والمؤتمر الوطني الإفريقي للمضايقات بشأن مسألة جوازات السفر والمطالبة بالتحقيق في دفاترنا وملفاتنا .

ومن جانبه ، فان نظام بريتوريا قد شجع على زيادة تشدده وقمعه في ناميبيا وفي جنوب أفريقيا ذاتها والقيام بعدوان وقح فيما وراء حدوده الى حد الاستشهاد علانية بنظرية مونرو .

ان التطورات الحالية في الولايات المتحدة وفي العالم أجمع لا تزال تبرر موقف المؤتمر الوطني الإفريقي ، وحين تقف الجماهير العريضة على حقيقة الطابع الاجرامي للفصل العنصري ستؤيد هذا الموقف وتضغط على حكوماتها للاشتراك في الكفاح العالمي للقضاء على ذلك النظام غير الانساني ، ونحن نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد بالرياضيين والفنانين الذين رفضوا الأرياح الطائلة وامتنعوا عن التمثيل واللعب في جنوب أفريقيا ، كما نشيد بالحكومات والجماعات المناوئة للفصل العنصري والمنظمات المدنية والوطنية والدولية وكذلك الأفراد من الرجال والنساء الذين يبذلون الجهود دعما للكفاح ضد الفصل العنصري بوجه عام وتعزيز الحملة من أجل اطلاق السراح غير المشروط لنلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين في جنوب أفريقيا ، قد اتخذت بصفة خاصة الاشكال التالية : اقامة علاقات ثنائية وثيقة وفتح مكاتب للمؤتمر الوطني الإفريقي ، ومنح دعم مادي ومالي وتقديم الزمالات للطالاب المناوئين للفصل العنصري ، وتشريف السجناء السياسيين من الجنوب الإفريقي عن طريق اطلاق اسمائهم على أماكن عامة ، ومنح درجات فخرية ومنح حرية العاصمة والمدن الأخرى لنلسون مانديلا والآخرين . ان الموقف المعلن عنه الذي اتخذته أخيرا حكومة استراليا لمقاطعة الرياضة في جنوب أفريقيا ودعوة المؤتمر الوطني الإفريقي وسوابو لفتح مكاتب لهما في ملبورن ، مثال أخير على المواقف الايجابية التي تتخذها بعض البلدان الغربية ، وهي مواقف نرحب بها كبادرة لعملية ينبغي أن تؤدي الى العزل التام لنظام بريتوريا ، والدعم الكامل للكفاح الدولي الذي يشن ضد التمييز العنصري من جانب كل بلدان العالم بغض النظر عن انتماها العرقي وانتماؤها السياسية والدينية والايديولوجية .

واننا ان نعرب عن تقديرنا لحكومة استراليا فاننا نود أن نجدد الاعراب عن امتناننا لكل البلدان لاسيما البلدان الأفريقية وبلدان عدم الانحياز والبلدان الاسكندنافية والاشتراكية التي قامت ، بدرجات متفاوتة ، باستمرار ؛ بتقديم الدعم النشط للمؤتمر الوطني الإفريقي الذي ادت جهوده واسعة النطاق في تعبئة الكفاح المسلح الى القرار الذي اتخذته مؤتمر القمة الإفريقي الأخير لرؤساء الدول والحكومات واشاد فيه بالمؤتمر الوطني الإفريقي كطليعة لحركة التحرير الوطني في جنوب أفريقيا .

ورغم القوة العسكرية الكبيرة والطابع القمعي لنظام الفصل العنصري الياس الآن والذي لا يزال يتمتع بالتعاون التام من حكومة ريغان وغيرها من حكومات البلدان الغربية لاسيما اسرائيل ، فنحن واثقون من أن الانتصار على نظام الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا نصر محتوم . ونحن مع ذلك لا نستسلم للأوهام ، ان نعلم أن الكفاح سيكون طويلا ودمويا . ان الدعم الدولي يتزايد رغم أنه لا يزال غير كاف على نحو كبير . ان فرض العقوبات الالزامية الشاملة الذي طال انتظاره ضد الفصل العنصري ، سوف يساعد كثيرا على تقصير أمد الكفاح والتقليل من الخسائر في الارواح .

ونحن نناشد كل الدول الأعضاء أن تدرج على جداول أعمال علاقاتها الثنائية مع الدول الغربية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن الحاجة الى تخليها عن حمايتها لجنوب أفريقيا العنصرية عن طريق اساءتها لاستخدام حق النقض وهو عمل يجعلها شريكة في كل الجرائم التي يرتكبها نظام بريتوريا ضد شعوب ناميبيا وجنوب أفريقيا والجنوب الإفريقي بسل والعالم كله .

ونود أن نعلن رسميا من فوق هذه المنصة أن المؤتمر الوطني الإفريقي من جانبه سيواصل كفاحه دون هوادة الى أن يتحقق له النصر في نهاية المطاف . ونحن ان نفعل ذلك ، نشيد بشعب ناميبيا الباسل الذي يقوم بقيادة سوابو ، مثله الشرعي الوحيد ، بشن كفاح بطولي كان له أثر ايجابي على نضالنا لسنوات . والآن وقد بدأنا عملية تكيف كفاحننا المشترك ضد العدو المشترك ومن أجل هدف مشترك ، فاننا على ثقة بأن النصر أكيد .

السيد فلاسينو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان النظام

المؤسسي للفصل العنصرى والتمييز العنصرى في جنوب افريقيا وممارسات الفصل العنصرى تشجب وترفض باستمرار من قبل الامم المتحدة باعتبارها اساءة للضمير والكرامة والحضارة الانسانية . وهناك اعتراف جماعي بحقيقة انه بممارسته لسياسة الفصل العنصرى ، ينتهك نظام جنوب افريقيا العنصرى انتهاكا صارخا المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان اللذين يناديان بالمساواة التامة بين البشر دون تمييز على اساس العرق أو اللون أو العقيدة . ولقد ذكر بوضوح ان هذه السياسات تمس بشكل صارخ أساس الحرية ، والكرامة ، والعدالة ، والشرعية الدولية والسلام * .

ولقد قيّمت الامم المتحدة الاثار السلبية لسياسات الفصل العنصرى ، والتهديد الخطير الذى تمثله بالنسبة للتنمية السلمية للجنس البشرى ، واعلنت بحق ان الفصل العنصرى يعد جريمة في حق الانسان . ومنذ عام ١٩٦٣ قيّم مجلس الأمن الموقف في جنوب افريقيا باعتباره موقفا يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، وطالب باتخاذ تدابير حازمة لوضع نهاية للنظام العنصرى والسيطرة والقهر والاستغلال والاذلال للسواد الاعظم لشعب جنوب افريقيا ، وذلك ايد الكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا المقهور من اجل تحرره وصون كرامته الوطنية .

ان التنديد المتكرر بسياسة الفصل العنصرى والتدابير المعتمدة ، فضلا عن المناشدات باجراء حوار بناء لتسوية النزاع العنصرى ، التى قدمتها الامم المتحدة والدول الافريقية عن طريق اعلان لوساكا الشهير ، كلها رفضت بغطرسة من جانب النظام العنصرى في جنوب افريقيا . والتدابير التى اتخذت حتى الان من الدول الاعضاء سواء فرادى او جماعات لم تغير الموقف في جنوب افريقيا .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بهات (نيبال) .

وفي المناقشات الحالية وتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى اتضح بجلاء ان النظام العنصرى قد كثف قمعه الوحشي ضد الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا ، وكذلك أعماله العدوانية ضد البلدان الافريقية المستقلة المجاورة؛ وان الحالة في جنوب افريقيا وبصفة عامة في الجنوب الافريقي قد أصبحت أكثر خطورة وتفجرا ، وانه يهدد على نحو خطير الاستقرار في المنطقة ويهدد السلم والأمن الدوليين .

وحتى الان ، وخلال مناقشاتنا ، فاننا نشهد استمرار تعزيز قوانين الفصل العنصرى ، وتطبيق تدابير للسيادة العنصرية والقهر ، تجرى من وراء الستار بترتيبات للتجميل السطحي مثل ما يسمى " المقترحات الدستورية " أو الاصلاحات ، وقد رفضتها الجمعية العامة وشجبتها بالاجماع . تلك التدابير المضللة التي تهدف الى تقويض وحدة الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، لم تؤد الى أى تغيير في الطبيعة الحقيقية للفصل العنصرى . وفي الواقع تعتبر تلك التدابير جزءا من سياسة الفصل العنصرى وقد قصد بها الوقوف في وجه مقاومة الشعب ، والتصدى للمعارضين للفصل العنصرى ، والذين يكافحون من أجل اقامة مجتمع ديمقراطي يضمن الحقوق الأساسية والحريات للشعب في جنوب افريقيا دون تمييز على أساس العرق او اللون او العقيدة .

ان سياسات الفصل العنصرى قد أحدثت توترا بالغاً ونزاعاً في جنوب افريقيا ، ترامت الى ما وراء حدودها . فقد وجدت تعبيراً خارجياً في المسيرة التوسعية التي تزداد خطورتها للنظام العنصرى في كل الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ضد شعب الجنوب الافريقي . ومن المعروف ان جنوب افريقيا رفضت باستمرار ان تأخذ مأخذاً جدياً وجوب احترام الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا ، ومدت آثار قوانينها للفصل العنصرى الى ناميبيا ، لتقمع بوحشية الكفاح من أجل التحرر الوطني ودعم نظامها بالاحتلال العسكرى لذلك الاقليم الذى يقع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . ومن خلال موقفها المعرقل ويخلق العقبات في سبيل الجهود الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق بحصول ناميبيا على الاستقلال ، تسعى جنوب افريقيا الى كسب الوقت لكي تلجأ الى حل داخلي يتسم بالاستعمار

الجديد يضمن حفاظها على هيمنتها على ذلك الاقليم الغني بالموارد الطبيعية ، وذى الاهمية الاستراتيجية ، هذا المسار الخطير ضد السلم والامن الدوليين الذى ينتهجه العنصريون في جنوب افريقيا قد زادت خطورة الاعمال العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة ، والغارات الجوية العسكرية ضد ليسوتو وموزامبيق ، ولا سيما الاعمال الحربية ضد أنغولا المستقلة ذات السيادة ، والاحتلال العسكرى لجزء من الاراضي الأنغولية فكل تلك الاعمال تمثل انتهاكات خطيرة للسلم والأمن الدوليين .

والموقف الصلف لنظام جنوب افريقيا وتحديه المستمر لارادة الدول الأعضاء وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وانتهاكه لمعايير السلوك الدولي ما كان لها ان تكون لولا استفادة العنصريين في جنوب افريقيا من التعاون والتأييد من دول معينة وخاصة في المجالين الاقتصادى والعسكرى مما يتعارض مع نداءات الامم المتحدة . ولم يكن ذلك ممكنا لو أن الاقتراحات بتوقيع العقوبات الالزامية على جنوب افريقيا لم يعترضها اساءة استخدام حق النقض في مجلس الأمن .

والوفد الروماني يعتبر انه في ظل الظروف الحالية للتوتر الدولي البالغ ، فان هناك حاجة اكثر الحاحا ان نتجاوز وحدة ارادة الدول الاعضاء في ادانة سياسة الفصل العنصرى ونتائجها الدولية الضارة ، وان نتوصل الى وحدة العمل لكي نتجنب موقفا بالغ الخطورة بات موجودا في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي كله ، وينبغي استئصال سياسة الفصل العنصرى ووضع حد للاعمال العدوانية والأعمال الحربية التى يرتكبها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ضد البلدان الافريقية المستقلة المجاورة . وهذا النهج الجديد يتطلب بطبيعة الحال الاعراب بتصميم وشكلى ملموس عن مسؤولية الامم المتحدة تجاه الشعب المقهور في جنوب افريقيا ، وتجاه القضية العادلة لشعوب الجنوب الافريقي . وهذا ينبغي ان يشمل أيضا مشاركة تلك البلدان التى تتخذ جنوب افريقيا تعاونها كحافز للنظام العنصرى على الاستمرار في سياسته للفصل العنصرى والسيطرة الاستعمارية والتوسع .

ومن الواضح ان النظام العنصرى بمحاولته عرقلة كفاح الغالبية العظمى لشعب جمهورية جنوب افريقيا ضد قوانين الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، وكفاح شعب ناميبيا ضد الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، وباعماله العدوانية والحربية ضد البلدان الافريقية المستقلة قد حوّل الجنوب الافريقي الى بؤرة للتوتر الخطير والنزاع وزعزعة الاستقرار في بلدان المنطقة وفي افريقيا بأسرها مهددا بذلك قضية السلم والامن في المنطقة ، وفي المجال الدولي .

ويرى وفدى ان الوقت قد حان لكي ندرك أن اللجوء الى سياسة القوة وأعمال العدوان والنزعة التوسعية والتدخل المسلح ، لن تجعل من الممكن ، التوصل الى تسوية لمشاكل المنطقة ، ولن تحقق التطلع الذى أعربت عنه شعوب هذه المنطقة للعيش في سلام وهدوء . فالطريق الواقعي الوحيد الذى يفرضه النطق السياسي والضمير الانساني وصالح السلم هو القضاء على قوانين الفصل العنصرى وانهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا وايقاف الأعمال العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة ، على أن تعقب ذلك علاقات حسن جوار وتعاون بين جميع بلدان المنطقة .

وهو روح سياسة التضامن العسكرى مع الشعوب التي تثور في مواجهة السيطرــة الأجنبية وتعمل على نيل استقلالها وحريتها ، ندت رومانيا دائما ، حكومة وشعبا ، بالاستعمار ، والاستعمار الجديد بكل أشكاله وصوره ، وهي تدين سياسة الفصل العنصرى التي يدعمها النظام العنصرى في بريتوريا ، وتشجب الاحتلال غير المشروع لناميبيا والأعمال العدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة .

ان دولتنا تؤيد تمام التأييد نضال شعوب افريقيا ضد الامبريالية وسياسات الاستعمار والاستعمار الجديد من أجل تدعيم استقلالها الوطني وضمان حصول ناميبيا على الاستقلال سريعا ، والقضاء على سياسة الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية التي يتبعها نظام بريتوريا ، وتأمين حق غالبية سكان جنوب افريقيا في الحرية والتقدم الاجتماعي والاقتصادى . وتؤيد رومانيا حركة التحرير في جنوب افريقيا وغيرها من حركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي ، في نضالها للقضاء على السياسات العنصرية والفصل العنصرى وكفاحها في سبيل قضية الحرية والتقدم ، كما تؤيد أيضا نضال كل البلدان الافريقية لتعزيز استقلالها الاقتصادى والسياسى . ولقد تأكدت سياسة التأييد هذه مرة أخرى في مؤتمرات القمة العديدة مع رؤساء الدول الافريقية وحركات التحرير الوطني ، وكذلك أثناء الزيارات الأخيرة التي قام بها الرئيس نيكولاى تشاوشيسكو لبعض البلدان الافريقية ، في وقت تبذل فيه المحاولات لادامة السيطرة الاستعمارية على ناميبيا حيث يحاول نظام بريتوريا زعزعة الاستقرار في البلدان الافريقية المستقلة الصغيرة ، وفي الوقت الذى أصبحت فيه سياسة الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية

أكثر صلفاً . لقد أتاحت تلك الزيارات لرومانيا الفرصة لتؤكد بقوة من جديد تضامنها الكامل مع الكفاح ضد سياسة الفصل العنصرى ، ومع نضال شعب جنوب افريقيا المقهور من أجل حريته وكرامته الوطنية ، ومع النضال من أجل احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي دول خط المواجهة وكل الدول الافريقية الأخرى .

ونحن على يقين من أن نضال أغلبية سكان جمهورية جنوب افريقيا في سبيل العدالة الاجتماعية سيكلل بالنجاح . وكما أكد ذلك مؤخرا الرئيس نيكولاى تشاوشيسكو :
 " ان المستقبل ، بغير شك ، لعالم خال تماما من الظلم والقمع ، تتطور فيه الشعوب بحرية طبقا لرغباتها ، اننا نؤمن تمام الايمان أن ذلك العالم سيتحقق في النهاية ، لكن ذلك يتطلب مزيدا من النضال والنشاط الدائم من جانب كل الجنس البشرى ، من جانب كل الشعوب التي تتوق الى الحرية والاستقلال " .
 وبهذه الروح ، نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية وحتمية مضاعفة الأمم المتحدة لجهودها المبدولة لساندة شعب جنوب افريقيا وجميع شعوب الجنوب الافريقي للقضاء على بؤرة التوتر في ذلك الاقليم وضمان السلم والأمن الدوليين .

اننا نؤمن بأن القضاء على سياسة الفصل العنصرى وتهيئة الظروف التي تسمح لشعوب الجزء الجنوبي من القارة الافريقية بأن تساهم بحرية في صنع مستقبلها ، من الأمور الأساسية في الحياة الدولية ، ونؤمن أن ذلك ينبغي أن يتجسد في اتخاذ تدابير واجراءات فعالة من جانب الجمعية العامة في هذه الدورة .

السيد عمرو (جمهورية مصر العربية) : تناقش الجمعية العامة للأمم

المتحدة كل عام منذ دورتها السابعة وحتى اليوم موضوع سياسة الفصل العنصرى اللاانسانية التي تتبعها حكومة النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ورغم كل هذه المناقشات ورغم الاستنكار والرفض الذى تواجهه هذه السياسة من سائر دول العالم على اختلاف اتجاهاتها ، إلا اننا مازلنا حتى اليوم نقاسي من هذه البقعة السوداء التي تلوث ضمير الانسانية ككل .
 نعم سيدى الرئيس ، مازال هناك في عالمنا ، ونحن نقرب من نهاية القرن العشرين ، نظام يقوم على تصنيف المواطنين حسب معيار أساسي وحيد هو لون بشرتهم ،

وتبعاً لذلك يمنح بعضهم كل الحقوق في الوقت الذي يحرم غيرهم منها . ويزيد من قسوة الوضع أن من يتمتعون بكل الحقوق هم قلة من المستعمرين ، بينما يمثل المحرومون الغالبية صاحبة الوطن .

وفي الفترة الأخيرة خرج علينا النظام العنصرى في بريتوريا بما أسماه بتعديلات دستورية تهدف الى منح من يسميهم بالطونين وأولئك الذين من أصل آسيوى مشاركة محدودة في الحياة البرلمانية في جنوب افريقيا .

وان وفد مصر يرى أن هذه التعديلات التي يزعم النظام العنصرى تطبيقها ابتداءً من عام ١٩٨٥ تمثل واحدة من أخطر التطورات التي شهدتها جنوب افريقيا في الفترة الأخيرة وحلقة جديدة من جهود النظام العنصرى من أجل حرمان الغالبية السوداء من حقوقها الأصلية الغير قابلة للتصرف . فما يسمى بالتعديلات الدستورية في جنوب افريقيا لن تسفر إلا عن تحويل بعض فئات من السكان المطحونين ، وهم في هذه الحالة من يسميهم النظام بالطونين وأولئك الذين من أصل آسيوى ، الى مواطنين من الدرجة الثانية يسمح لهم النظام بممارسة بعض الحقوق في أضيق الحدود تحت اشراف وسيطرة الأقلية البيضاء التي ستستمر في الاحتفاظ بكل أدوات القوة والسلطة في يدها . وفي المقابل سيكون على هذه الفئات واجب التجنيد الاجبارى في قوات النظام العنصرى بما يعنيه ذلك من مشاركة في عمليات القمع التي يقوم بها النظام ضد السكان الاصليين وحملات العدوان ضد الدول الافريقية المجاورة . هذا في الوقت الذى لن تحصل فيه الغالبية السوداء صاحبة الارض على أى حقوق بل يستمر النظام العنصرى في مخططة الرامى الى انشاء " عشرة " بانتوستانات مستقلة " على حسب تعبيره تغطي مساحة ١٢٢ في المائة فقط من المساحة الكلية لجنوب افريقيا ويحشد فيها كل السكان السود الذين يبلغ عددهم ٢٤ مليوناً بينما تعيش الأقلية البيضاء في المساحة الباقية ، ٨٧٣ في المائة من الأرض ، وهي المنطقة التي ينوى النظام العنصرى تحويلها الى ما يسميه بجنوب افريقيا البيضاء حيث يعتبر اصحاب الأرض الاصليون أجانبا غرباء .

من الواضح ان الهدف الوحيد لتلك المناورة الأخيرة من قبل النظام العنصرى في جنوب افريقيا هو فقط تقوية قبضة ذلك النظام وتنفيذ المرحلة الأخيرة من سياساته العنصرية بهدف الوصول الى ما يسميه بالحل السلمي لمشكلة جنوب افريقيا .

وان مصر لتتهيب بكل دول العالم المحبة للعدل والحرية ان ترى هذه التعديلات الدستورية على صورتها الحقيقية وألا تتخذ بادعاءات النظام العنصرى في بريتوريا وأن تعلن رفضها التام لكل ما سترتب عليها من نتائج وأن تقاومها بكل ما في استطاعتها من وسائل . ولقد عبرت هذه الجمعية بالفعل عن ارادة المجتمع الدولي في هذا الخصوص عندما أصدرت منذ أيام قليلة قرارها الذى يدين هذه التعديلات بصورة قاطعة .

السيد الرئيس ، الى جانب هذه المناورات الجديدة من قبل النظام العنصرى ، فان هذا النظام مازال ماضيا في أساليب القهر والقمع التقليدى التي يتبعها ضد الغالبية السوداء بوجه عام ومن يجبرؤ منهم على رفضاً وتحدى سطوته وجبروته بوجه خاص ، وما زالت أعداد المناضلين السود تتزايد في سجون النظام العنصرى يوما بعد يوم ويحضرنا هنا اسم المناضل نيلسون مانديلا والمناضل " زيف موتوبينخ " ZEPH MOTHOPENG الزعيم الوطنى الأسود البالغ من العمر ٦٩ عاما والموجود حاليا في سجن ROBBEN ISLAND مع عدد آخر من رفاقه حيث يقضى فترة عقوبة مدتها ١٥ عاما وكانت تهمة على حد ما ذكره القاضي الذى أصدر الحكم عليه انه كان ملهما ومديرا لانتفاضة سويتو في يونيو ١٩٧٦ . وما زال هذا المناضل ومئات غيره مسجونون في سجون النظام العنصرى رغما عن قرارات الأمم المتحدة العديدة التي تطالب هذا النظام بالعفو عن سائر المسجونين السياسيين .

ان المرء لا يملك الا أن يتساءل لماذا ، رغم الاستتكار الدولي الواسع النطاق سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي للسياسات العنصرية لنظام بريتوريا ، ورغم العديد من قرارات الأمم المتحدة ، فان هذا النظام مازال يجد نفسه في موقف يسمح له بالاستمرار في سياساته العنصرية والتمادى في بطشه بالغالبية السوداء ، بل والامتداد بعد وانه الى خارج حدود جنوب افريقيا ليصل الى الدول الافريقية المجاورة التي تقوم بواجبها في مد يد العون للمناضلين السود .

والرد يمكن في انه رغم هذا الاستنكار الواسع وتلك القرارات العديدة فهناك بعض الدول والمؤسسات عبر الوطنية التي مازالت ماضية في علاقاتها وتعاونها مع النظام العنصرى في العديد من المجالات الاقتصادية والعسكرية وغيرها . وهذا التعاون يمثل حبل الحياة الذى يمد نظام بريتوريا العنصرى بمقومات البقاء والاستمرار في سياساته البغيضة متحديا ارادة المجتمع الدولي .

اننا من هذا المنبر نطالب بفرض العقوبات الالزامية الشاملة على نظام بريتوريا على أساس ان هذه هي الطريقة الوحيدة التي سيمكن بها اجبار هذا النظام على التخلي عن سياساته العنصرية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة سواء بالنسبة لهذه السياسات أو بالنسبة لاحتلاله لاقليم ناميبيا ، ونطالب دول العالم كلها بالالتزام بهذه المقاطعة وان تتخذ من الاجراءات ما يضمن عدم اشتراك أى شركات أو أشخاص تابعين لها في التعامل مع نظام بريتوريا العنصرى . ونود أن نلفت النظر هنا الى أن البديل لذلك يتمثل في مواجهة دمية ستعدى آثارها منطقة الجنوب الافريقي ويصعب التحكم فيها أو التنبؤ بما ستسفر عنه من نتائج .

ولا يفوتنا ونحن في مجال التعرض لفرض العقوبات على نظام بريتوريا أن نشير الى عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت في هذا الشأن والتي كان من أهمها " مؤتمر برلماني غرب أوروبا بشأن فرض العقوبات على جنوب افريقيا " والذي عقد في لاهاي في الفترة من ٢٦ الى ٢٧ نوفمبر ١٩٨٢ و " المؤتمر الدولي للاتحادات العمالية بشأن فرض العقوبات وغيرها من الاجراءات ضد النظام العنصرى " والذي عقد في مقر الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٠ الى ١١ يونيو ١٩٨٣ و " المؤتمر الدولي لفرض العقوبات ضد نظام الفصل العنصرى في مجال الرياضة " والذي عقد في لندن في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ يونيو ١٩٨٣ . ولقد اتفقت المقررات الصادرة عن المؤتمرات الثلاثة على ضرورة مطالبة دول العالم ببذل كل الجهود لوضع وتطبيق المقاطعة الالزامية في كل المجالات ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا لارغامه على التخلي عن سياساته العنصرية وتطبيق قرارات الأمم المتحدة في هذا الخصوص .

لقد اطلع وفد مصر بمزيد من العناية والاهتمام على التقرير السنوى للجنة الخاصة
لنماهضة الفصل العنصرى والوارد في الوثيقة رقم (A/38/22 و Add.1) واننا نود أن نعبر
عن تقديرنا للسيد السفير يوسف مايته اسولي رئيس اللجنة ولسائر أعضائها على الجهد
الكبير من أجل العمل على فرض العقوبات على نظام جنوب افريقيا العنصرى وتقديم المساعدات
لحركات التحرير في جنوب افريقيا وتعبئة الرأي العام العالمى من أجل تأييد كاح المناضلين
في سبيل التحرر وكذلك جهود اللجنة من أجل تحقيق الافراج عن المسجونين السياسيين
في جنوب افريقيا .

ان وفد مصر ليؤكد من جديد التزام مصر بموقفها الثابت من تأييد كاح شعب جنوب
افريقيا البطل وحركات تحريره الوطنية حتى يتم القضاء على السياسات العنصرية البغيضة
وتحقيق حكم الغالبية السوداء في دولة ديمقراطية حقيقية .

كذلك فان مصر لتحيي دول المواجهة الافريقية وتؤيدها في موقفها المبدئى من
ساندتها لحركات التحرير في جنوب افريقيا في نضالها من أجل الوصول الى هذا الهدف
رغم ما تتعرض له هذه الدول من ضغوط وعدوان .

السيد الرئيس ، ليكن واضحا لنا جميعا ان سياسة الفصل العنصرى لا يمكن
اصلاحها أو التخفيف منها بل ان المعالجة الأخلاقية الوحيدة لها تكون باقتلاع هذه
السياسة اللاانسانية من جذورها تماما وتخليص ضمير الانسانية الى الأبد من وصمتها ، وهذه
مسؤولية هذه المنظمة الدولية .

السيد بواكير (بوروندى) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظلت

الام المتحدة منذ ثلاثين عاما وحتى الآن تبحث بلا كلل سياسة الفصل العنصرى التي يمارسها النظام العنصرى في جنوب افريقيا . وخلال هذه الفترة بأسرها اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الامن قرارات تدين بلا تحفظ اعضاء الطابع المؤسسي على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وقد أدار المجتمع الدولي بأسره وبإصرار انتهاك حقوق الانسان والحرمان والمضايقة والاذلال والاعتقال التعسفي ، والاعدام بلا محاكمة وجميع أشكال الظلم التي يعاني منها السكان السود في بلد الفصل العنصرى .

ومنذ أن حصل الحزب الوطني الفاشي على السلطة في عام ١٩٤٨ ، دعم نظام الفصل العنصرى وجعله قاعدة له ، مؤكداً بذلك سيادة العنصر الأبيض في جنوب افريقيا - وهي بلد يقع في أرض افريقية - في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أى في جميع مجالات الأنشطة الانسانية ، منتهكاً بذلك جميع الحقوق الأساسية للأغلبية الافريقية .

ان نظام الفصل العنصرى الذى يقوم على أساس العزل العنصرى في النصف الثانى من القرن العشرين يعتبر عاراً على البشرية جمعاء .

وبالرغم من نداءات الأمم المتحدة المتكررة ونداءات المنظمات الدولية المحبة للسلام ، واصل النظام العنصرى في جنوب افريقيا سياسته اللاانسانية الوحشية للفصل العنصرى . وقد عجز الاعلان العالمى لحقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة والقرارات والمقررات الأخرى الصادرة عن أجهزة منظومة الأمم المتحدة عن دفعه الى التخلي عن السياسة غير الانسانية للفصل العنصرى أو تغييرها على الأقل .

ويتضح ذلك من التقرير (A/38/22 و Add.1) المقدم من اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى برئاسة السيد مانياما - سول الممثل الدائم لنيجيريا الذى نشيد به اشارة يستحقها لولائه للقضية العادلة لشعب جنوب افريقيا وللعمل الذى قام به ، كما نقدم اليه تهنئة وفدنا الحارة بمناسبة تعيينه وزيراً للاعلام والارشاد الوطنى في نيجيريا . ويصف تقريره الحالة المتفجرة في جنوب افريقيا . ويقدم وفدى شكره الخالص للجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى على الجهود التى بذلتها لتوعية الرأى العالمى بطوك السائلة . ويدرك المجتمع الدولى تماماً شروء الفصل العنصرى ، ويشعر بقلق بالغ ازاء التهديد الخطير ، الذى تمثله سياسة الفصل العنصرى البغيضة على السلم والأمن الدوليين . وتعتبر سياسة الفصل العنصرى القائمة على أساس الفصل والتصنيف العنصرى وعلى أساس سيطرة عنصر على عنصر آخر اهانة للضمير العالمى .

ان السكان السود الذين يخضعون لكل أنواع القوانين التمييزية ويشكلون ٧٣ في المائة من سكان جنوب افريقيا تخصص لهم ١٢٧ في المائة من مساحة الأرض في حين تؤول ٨٧٣ في المائة من الأرض الى السكان البيض الذي يبلغ عددهم بالكاد ٢٧ مليون نسمة . ويعد السكان السود في المعازل بالاراضى القاحلة الجرداء .

ولن يتوقف الكفاح البطولي الذي يخوضونه بقيادة حركة تحررهم الى أن يتم الاعتراف بحقوقهم واحترامها . ويهب السكان السود ضد التشريعات التمييزية التي تعاملهم كوحوش وتكر عليهم حقوقهم الأساسية ، تلك الحقوق التي يتطلع اليها الجميع .

ان القيود على حرية التنقل والفصل ما بين مقر الإقامة والفصل بين الأسر والفصل في مجال التعليم والفصل في المجالات الأخرى قد أصبحت جميعا من سمات الحياة اليومية للسكان السود . وتتحول ثورتهم في كثير من الأحيان الى اراقة الدماء وما زالت المذابح الرهيبة في شارفيل عام ١٩٦٠ وسويتو في ١٩٧٦ حية في أذهاننا .

لقد ظم النظام العنصرى في جنوب افريقيا في بداية هذا الشهر بتنظيم خدعة سياسية عن طريق المقترحات الدستورية المزعومة بهدف تدعيم الفصل العنصرى بل وتشديد قبضته . فقد نظم ما يسمى بالاستفتاء الذى شارك فيه الناخبون من السكان البيض فقط .

لقد رفضت الجمعية العامة صراحة تلك المهرولة السياسية بموجب قرارها الذى اعتمدته في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر . وتستبعد تلك الاصلاحات الدستورية المزعومة في الواقع الاغلبية الافريقية وتعطى للبلونيين والاسبويين مسؤوليات لا قيمة لها تسمح لهم بمناقشة شؤونهم الخاصة بتصريح من رئيس الدولة الأبيض . وتقدم لهم تلك الاصلاحات المزعومة فئات السلطة حتى يمكن الحفاظ على امتيازات البيض . وهي محاولة لفتح ثغرة في الجبهة المشتركة والوحدة القائمة ضد سياسة الفصل العنصرى . وهي تدعيم لمؤسسة الفصل العنصرى .

ولا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن في الجنوب الافريقي الا بالقضاء على الفصل العنصرى . وتواصل جنوب افريقيا بمساعدة شركائها ممارسة سياسة القهر ضد السكان الافريقيين في جنوب افريقيا . بل والا دهى من ذلك أن السلطات العنصرية تقوم بأعمال العدوان ضد بلدان خط المواجهة وتستمر في احتلالها غير المشروع لناميبيا . وتواصل احتلالها غير المشروع لجزء من أراضي انغولا دون أن تتعرض للعقاب ، وهو ما يمثل انتهاكا صارخا لاحكام الميثاق . ويظل الاحتلال غير المشروع لناميبيا قائما على الرغم من الفاء ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا منذ عام ١٩٦٦ .

ومن ثم يصبح من الواضح أن سياسة الفصل العنصرى تمثل اخطارا حقيقية لا داخل جنوب افريقيا وحدها بل وللبلدان المجاورة أيضا والعالم أجمع . ويشكل الفصل العنصرى تهديدا مستمرا للأمن والسلم الدوليين ، وقد حان الوقت لكي يتخذ المجتمع الدولي اجراءات نشطة وملائمة لحمل النظام العنصرى في جنوب افريقيا على الكف عن ممارسة أعماله الاجرامية ضد الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وارتكاب أعمال العدوان المتكررة ضد بلدان خط المواجهة .

ويعلم الجميع أن جنوب افريقيا ما كان لها أن تهزأ بالرأى العام العالمى لو لم تكن تتمتع بدعم بعض البلدان التي تقدم لها كافة المساعدات المالية والاقتصادية وكل التأييد المعنوى الذى تحتاج اليه في تلك المشاريع الاجرامية التي تقوم بها . وعلاوة على ذلك توجد لديها ترسانة عسكرية بالغة التطور قدمت اليها من قبل حلفائها وهو ما يفسر لنا الاعتداد بالنفس والصلف المعروف جيدا من تلك الدولة .

ويشعر وفدى بالقلق ازاء موقف بعض الدول التي تقوم بالدفاع عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ولا تكف في الوقت ذاته عن تقديم مساعداتها للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ومن ثم تسمح له بامكانية تدعيم سياسته في الفصل العنصرى وتصفيد هـا .

وحتى يمكن القضاء على الفصل العنصرى ينبغي للأمم المتحدة أن تضمن الاحترام لأهداف ومبادئ ميثاقها وذلك عن طريق فرض العقوبات الشاملة على جنوب افريقيا طبقا لما نص عليه الفصل السابع من الميثاق . وعلاوة على ذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يقطع نظام الفصل العنصرى في جميع المجالات ويقدم المزيد من المساعدة الى حركة التحرر التي تناضل ضد هذا النظام الشائن ويطالب بالافراج العاجل عن نيلسون مانديلا والمناضلين الآخرين من أجل الحرية .

السيد كورونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد مكان تنتهك فيه حقوق الانسان الأساسية بالشكل الضخم المنتظم الذي تنتهك به في جنوب افريقيا ، حيث رفعت العنصرية الى مرتبة فلسفة الدولة ، وأصبحت اساسا لدستور نفسه سواء بصورته الحالية ، أو بالصورة التي اقترحت مؤخرا .

ان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه ، بل لابد من القضاء عليه ؛ وهذا ما يجمع عليه المجتمع الدولي بأسره . وقد ظل الفصل العنصرى ، كما كان ينبغي أن يكون ، الشغل الشاغل للأمم المتحدة منذ أكثر من ثلاثة عقود ، وسيظل كذلك حتى يتم القضاء عليه .

ان الفصل العنصرى ليس بالأمر المعيب اخلاقيا أو الذى لا يمكن الدفاع عنه قانونيا فحسب ، بل ان هناك أدلة غالبة تاريخية وراهنة على أنه سياسة خاطئة - حتى من وجهة نظر حكومة جنوب افريقيا نفسها . وهو نظام مقضى عليه بالفشل في نهاية الامر . ومع ذلك فان جنوب افريقيا ، بدلا من أن تواجه مالا مهرب منه ، تواصل انتهاج تلك السياسة ، وبالتالي تتسبب في المعاناة اليومية والاذلال للأغلبية من سكانها وللبلدان المجاورة . وقد جعلتنا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على وعي دائم بهذا الواقع شديد الوضوح . ويجذر بنا أن نشيد بصفة خاصة برئيس تلك اللجنة السفير مايتاماسولي مثل نيجيريا ، الذى أدار أعمال اللجنة بطريقة تثير الاعجاب .

ان الفصل العنصرى يولد العنف ، سواء في الداخل أو في الخارج . فأعضاء حركات التحرر الوطني ، التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، يزوج بهم في سجون جنوب افريقيا ، دون أن يمكنوا من اللجوء الى الاجراءات القانونية الملائمة ، ويقضي بعضهم معظم حياته في تلك السجون . كما يعدم معارضو الفصل العنصرى ، رغم ندوات مجلس الأمن والجمعية العامة ومختلف الحكومات . وعلى الصعيد الخارجى ، تواصل جنوب افريقيا ما يسمى عن جدارة بـ " سياسة زعزعة الاستقرار " ضد البلدان

المجاورة . فانفولا تعاني من حصار متواصل . وليسوتو ، وهي دولة مسالمة تحاول بشجاعة أن تحترم التزاماتها التي يفرضها القانون الدولي ، تتعرض للابتزاز ؛ وتشن الهجمات على مابوتو .

وفي ظل هذه الظروف ، يصبح فرض حظر توريد الأسلحة الإلزامي على جنوب افريقيا غير كاف ؛ ويتعين على مجلس الأمن ان يتخذ تدابير اضافية . وينبغي أن يمارس مزيد من الضغط على جنوب افريقيا . وستواصل فنلندا ، من جانبها ، دراسة مثل تلك الامكانيات في اطار برنامج العمل المشترك لبلدان الشمال .

وليس بوسع المجتمع الدولي أن يستسلم لليأس ازاء الوضع الكئيب السائد في جنوب افريقيا . ان العنصرية هي احدى بقايا الماضي التي لم يعد لها مكان في عالم اليوم . واذا ما نظرنا الى السنوات العشر الأخيرة سنتبين بوضوح أن الاتجاه السائد في منطقة الجنوب الافريقي يرمتها متجه صوب الحرية والمساواة والاستقلال ، وهو اتجاه لا رجعة فيه ، وواجب الأمم المتحدة ان تدعمه وتعجل بتحقيقه .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما يدعو الى

الأسف العميق ان يصبح لزاما على الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية أن تبحث مرة أخرى السياسات البغيضة للفصل العنصري الذي تتمسك به حكومة جنوب افريقيا بكل قوة . والواقع ان اليابان منذ انضمامها الى الامم المتحدة في عام ١٩٥٦ اشتركت مع الدول الأعضاء ، في الدعوة الى وضع حد لتلك السياسات . وأنساءل كم سنة أخرى سوف تمر قبل ان تستجيب جنوب افريقيا لصوت المجتمع الدولي ، وتعترف بحقوق الانسان الأساسية لجميع أفراد سكانها . ويتعين على جنوب افريقيا بصفتها عضوا في هذه المنظمة ، ان تتخلى عن سياسات الفصل العنصري ، لأنها تتعارض تعارضا تاما مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو الى تعزيز:

"... احترام حقوق الانسان ، والحريات الأساسية للناس جميعا ، والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس...".

ان تأييد اليابان لمبدأ مساواة الأجناس يرجع تاريخه الى عهد بعيد . فقد كان انضمامها الى مجتمع الدول الحديثة ، منذ ما يقرب من قرن ، في وقت كان العديد من شعوب آسيا وأفريقيا يعاني فيه من سياسات التمييز العنصري . كما كان مئات الآلاف من اليابانيين الذين هاجروا الى قارات أخرى في مرحلة ما قبل الحرب ، يتعرضون لمعاملة مهينة لآدميتهم في كثير من الدول التي نزحوا اليها . وفي عام ١٩١٩ عند انتهاء الحرب العالمية الأولى ، كانت اليابان تكون الدولة الوحيدة التي حاولت - في معرض الكفاح ضد التمييز العنصري - ادراج فقرة في عهد عصبة الأمم تعلن مساواة الأجناس . الا أن جهودها كانت بلا طائل .

وبذا فان معارضة اليابان للتمييز العنصري لا تقوم على مفهوم فكري مجرد ما ، بل بالأحرى ، على التجارب المريرة التي خاضها شعبها ، والتي جعلته شديد الحساسية تجاه هذه المشكلة .

لقد حدثت بعض تطورات في جنوب افريقيا خلال العام الذي انقضى بعد انتهاء الدورة الماضية للجمعية العامة : اولا ، أجرت جنوب افريقيا استفتاء بين السكان البيض بشأن الاصلاحات الدستورية المقترحة في أوائل هذا الشهر . والهدف من تلك الاصلاحات منح السكان غير البيض بعض الحقوق السياسية لأول مرة . وقد يكون ذلك فسي حد ذاته أمرا مرغوبا . ومع ذلك فان تلك الحقوق ستقتصر على من يسمون بالملونيين والآسيويين ، ولن يتمتع بها السكان السود الذين يشكلون أكثر من سبعين في المائة من تعداد السكان . ونظرا الى هذا النطاق المحدود للغاية ، لا يمكن اعتبار الاقتراح الخاص بالاصلاحات استجابة حقيقية للمطالبات التي تتردد داخل جنوب افريقيا وفي جميع أرجاء المجتمع الدولي ، بالقضاء على الفصل العنصري . بل بالأحرى يمكن اعتباره وسيلة لدعم التمييز العنصري ضد الشعب الاسود .

ثانيا ، اتخذت مؤخرا بعض التدابير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فسي جنوب افريقيا . ولقد اتخذت بعض تلك التدابير بغية حماية الحق الرئيسي للسكان السود في العمل . وعلاوة على ذلك ، خففت القيود التي تحظر على العمال المهاجرين مسمى "بالأوطان" السكنى في المدن . ولا نعتقد أن تلك التدابير في حد ذاتها ستتمخض عن تغييرات ذات دلالة . ومع ذلك ، فإننا نشعر أن تلك التطورات تعد مؤشرا ، رغم ضآلته ، على أن الجهود المتضافرة المبذولة سواء في داخل أو خارج الأمم المتحدة للضغط على جنوب افريقيا أحدثت بعض الأثر . لذلك ينبغي لنا ألا نتوانى ، بل بالأحرى أن نستمر بصبر وعزم صامد في ممارسة الضغط ، حتى يمكن تحطيم الحواجز العنصرية في جنوب افريقيا بصورة تدريجية ومطردة .

وقد بذلت بلادى من جانبها أقصى جهد لحث جنوب افريقيا على إلغاء نظام الفصل العنصرى المقيت . وبهذه المناسبة ، أود أن أوجز سياسات اليابان ازاء ذلك البلد .

أولا ، لا تقيم اليابان علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ، ولا تعترف بما يسمى "بدول البانتوستانات" .

ثانيا ، في ميدان العلاقات الاقتصادية ، لا تسمح اليابان بالاستثمار المباشر ، بما في ذلك انشاء شركات محلية في جنوب افريقيا من جانب المواطنين اليابانيين أو الهيئات المساهمة الواقعة تحت ولايتها .

وتواصل اليابان اتخاذ ذلك الموقف بالرغم من سياستها العامة القائمة على أقصى قدر من تحرير الاستثمار المباشر في الخارج من القيود . وعلاوة على ذلك ، طلبت حكومة اليابان ، احتراماً منها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، إلى مصارف القطع الأجنبي اليابانية وفروعها في الخارج الامتناع عن تقديم أية قروض إلى جنوب افريقيا . فعلاقات اليابان الاقتصادية مع جنوب افريقيا تقتصر اقتصاداً صارماً على التجارة العادية .

ثالثاً ، ليس هناك على الإطلاق أي تعاون عسكري بين اليابان وجنوب افريقيا، ولا أي تبادل للأفراد العسكريين . كما ان مراعاة اليابان الشديدة لحظر توريد الأسلحة إلى جنوب افريقيا ، وفق قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، مسجل في الوثائق ذات الصلة الصادرة عن لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن .

رابعاً ، تتمسك اليابان بشدة في ميدان التطوير النووي ، بالمبادئ اللانوية الثلاثة ، وهي عدم امتلاك أسلحة نووية ، وعدم انتاجها ، وعدم السماح بادخالها إلى اليابان . وهكذا فان اليابان لم تقدم - والواقع انه ليس في وسعها أن تقدم - أي تعاون كان إلى جنوب افريقيا في ميدان استحداث الأسلحة النووية . وفيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، لم تصدر اليابان أية مفاعلات نووية أو أي مواد ذات صلة ، كما انها لم تقدم أي مساعدة إلى جنوب افريقيا لتطوير التكنولوجيا النووية . وعلى هذا تكون الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي لاتزال توجه حتى في محافل الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعاون اليابان المزعوم مع جنوب افريقيا في ميدان التطوير النووي ، مدعاة للأسف الشديد .

خامساً ، وامثالاً لقرار هذه المنظمة ، تتبع حكومة اليابان سياسة عدم منح تأشيرات دخول لمواطني جنوب افريقيا لأغراض التبادل الثقافي والتربوي أو الأنشطة الرياضية .

وأخيراً ، ما برحت حكومة اليابان ، التي تشعر بقلق عميق بشأن ضحايا الفصل العنصري ، تقدم الدعم للجهود الدولية الانسانية والتربوية من خلال صناديق وبرامج الأمم المتحدة .

وقبل أن أختتم كلمتي ، لا بد لي أن أكرر ان حكومة اليابان لا تؤيد القول بإمكان التوصل الى حل لهذه المشكلة عن طريق الكفاح المسلح . ويأمل وفد بلادي مخلصا أن تقوم الدول الأعضاء أثناء هذه الدورة للجمعية العامة بوضع تدابير سلمية وواقعية ، تعبر عن روح ميثاق الأمم المتحدة ، لمكافحة الفصل العنصري ، وتبدي عزمها على تنفيذ تلك التدابير بطريقة فعالة .

السيد كوندانت (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان الشعب السوفياتي الذي قام بشورة اكتوبر الاشتراكية العظيمة ، ومن ثم حطم كافة أشكال الاستغلال ، بما في ذلك القهر الوطني ، يمكنه وضعه بجدارة من تفهم طموحات أولئك الذين يناضلون اليوم من أجل حريتهم ضد العنصرية والتمييز العنصري .

وقد وقف النظام السوفياتي على الفور ، منذ الأيام الأولى لوجوده ، الى جانب حركات التحرر الوطني للشعوب المقهورة . ولهذا ، يرحب شعب بلادنا باخلاص بالتغيرات التاريخية التي حدثت في القارة الافريقية تحت الضربات القاصمة لكفاح التحرر الوطني . ونشهد اليوم . ه دولة افريقية فتية نامية وذات سيادة في افريقيا بدلا من سلسلة طويلة من المستعمرات .

وعندما تكون ٩٥ في المائة من أراضي القارة الافريقية قد تطهرت من بقايا الاستعمار ، يكون من قبيل التناقض بشكل خاص أن نشهد المظالم غير العادية التي مازالت تجري في الطرف الجنوبي من تلك القارة . ان ما يجري في الجنوب الافريقي لا يمكن أن يوصف الا بأنه جريمة ضد الانسانية ، حيث لا يأبه النظام العنصري بأية اعراف دولية معترف بها بوجه عام ، ويتجاهل نداءات المجتمع العالمي والأمم المتحدة ، وينتهج سياسة تقوم على الارهاب والقمع ضد السكان الوطنيين في البلاد .

ويعاني الآلاف في غياهب السجون في الوقت الحاضر ، كما اعدم الكثيرون من المناضلين من أجل الحرية ، ومات بعضهم في السجن من جراء التعذيب ، وزج بالزعماء البارزين للشعب وراء القضبان بمقتضى أحكام بالسجن مدى الحياة . واستخدم

العنصريون أساليب العنف والقسوة لطرده ما يزيد على ٣ ملايين نسمة ، ففي محاولة للابقاء على حكمهم وتعزيزه . وحرم ملايين الافريقيين من حريتهم بمقتضى قانون التصاريح المزمري .

ويمارس النظام العنصرى التفرقة في المدارس ، والمستشفيات ، وغيرها من المؤسسات . كما يمارس التمييز الفج ضد الأغلبية السوداء في التعليم ، والصحة ، وغيرها من الخدمات . ويسعى النظام العنصرى جاهدا ، عن طريق تنفيذ سياسة البانتوستانات ، الى حرمان الأغلبية الافريقية بأسرها من حق المواطنة ، وبالتالي ادامة حكم السكان البيض . ان الاستغلال البشع والبطالة والفقر والجوع والأمراض الخطيرة والتهديد المستمر للحياة هي كل ما يجلبه نظام الفصل العنصرى للافريقيين الذين يشكلون ٨٠ في المائة من السكان في جنوب افريقيا . وليست الأنباء المفجعة عن أعمال القتل والقمع في سيسكي الا شاهدا مقنعا آخر على الحالة الحقيقية للسكان الافريقيين في البانتوستانات .

ان مناورات النظام العنصرى السياسية فيما يتعلق بما يسمى بالدستور الجديد ه
لا يمكن أن تضلل المجتمع العالمى . فالغالبية الافريقية محرومة ه كما كانت قبلا ه من
حقوقها المدنية ه ولهذا ه فان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى اعتمد منذ عدة
أيام بأغلبية مطلقة من أصوات وفود بلدان المجتمع العالمى أعلن بحق :
" ان ما يسمى " المقترحات الدستورية " يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم
المتحدة ه وان نتائج الاستفتاء لا شرعية لها على الاطلاق ه وان إنفاذ " الدستور"
المقترح سيزيد حتما من خطورة التوتر والصراع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي
بأكمله " (القرار ٣٨ / ١١ ه الفقرة ١)
لا تزال الشعوب الافريقية - في رأى الوفد السوفياتي - تطالب عن حق بالقضاء الكامل
على نظام الفصل العنصرى واطلاق سراح المسجونين السياسيين وتصفية البانتوستانات
وتأمين منح حق الانتخاب للجميع بشكل شامل .
ولا تقتصر شروط نظام الفصل العنصرى ه في ذلك البلد ه على مجرد ابتلاء الشعب
في جنوب افريقيا بعذاب هائل ه بل والثابت انه قد أوجد تهديدا فعليا متزايدا للسلم
والأمن الدوليين . وعلاوة على ذلك ه فان رأى العام العالمى يساوره بالغ القلق ازاء
سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار والارهاب التي تمارسها جنوب افريقيا تجاه البلدان
المستقلة في تلك المنطقة ه وكذا بشأن استمرار احتلالها غير المشروع لتناميبيا .
ان ما سردته بعثة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الى دول خط المواجهة
في الفقرات من ٢٢ - ٣٢ من الوثيقة A/32/22 ه دليل على تصعيد النظام العنصرى لأعماله
العدوانية وأعمال التخريب الاقتصادى والارهاب التي يمارسها ضد الدول المجاورة .
يلاحظ وفد الاتحاد السوفياتي الحقيقة الماثلة في أن النظام العنصرى ه بالتواطؤ
المباشر والتعاون الوثيق مع الدول الغربية واسرائيل ه يواصل زيادة قوته العسكرية .
فعلى سبيل المثال ه زادت الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا للسنة المالية ١٩٨٣ -
١٩٨٤ بنسبة ١٥٩ في المائة على ميزانية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وهي تتجاوز في الوقت الحاضر
ثلاثة بلايين من الدولارات . ويشعر المجتمع العالمى بقلق خاص ازاء جهود جنوب

افريقيا للحصول على الأسلحة النووية . فكما لوحظ في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، كانت هناك زيادة ملحوظة في السنة الحالية في القدرة النووية لجنوب افريقيا ، التي تمتلك أيضا قذائف يصل مداها الى ٥٠٠ ميل ، وكل هذا يشكل تهديدا خطيرا ليس للسندول المجاورة وحدها بل وللقارة الافريقية بأسرها .

ان واجب الأمم المتحدة يحتم عليها أن تتخذ تدابير عاجلة وفعالة لوقف التطور الخطير للأحداث في جنوب افريقيا . وتعود اجراءات الأمم المتحدة ضد السياسة الاجرامية لنظام الفصل العنصرى الى وقت طويل مضى . وقد فعلت الأمم المتحدة الكثير لا ماطة اللثام عن القوى التي تتعاون مع النظام العنصرى واجتهدت في تعبئة الرأى العام العالمى فسي سبيل النضال الفعال ضد نظام الفصل العنصرى وتنظيم مقاومة جنوب افريقيا ومساعدة الشعب المقهور في ذلك البلد وحركة تحرره الوطنى .

ان مقرر مجلس الأمن الذى اتخذ في ٤ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٧٧ ، بشأن الحظر الالزامى على ارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا يعتبر خطوة رئيسية على الطريق صوب عزلها . ولقد أكد القرار ٤٧٣ (١٩٨٠) الصادر في ١٣ حزيران / يونيه عن مجلس الأمن على ان :

" سياسة الفصل العنصرى [لجنوب افريقيا] جريمة ضد ضمير الانسانية وكرامتها . . . تتعارض مع حقوق الانسان وكرامته ومع ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان ، وتزعزع السلم والأمن الدوليين على نحو خطير " . (القرار ٤٧٣ (١٩٨٠) الفقرة ٣)

ويود الوفد السوفياتى أن يسجل ملاحظته بشأن العمل الجدير بالاعجاب الذى قامت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى تحت قيادة ممثل نيجيريا في الأمم المتحدة السيد مايتاماسولى وكما هو معروف ، يوافق هذا العام الذكرى العشرين لتشكيل اللجنة التى نتمنى لها المزيد من النجاح فى عطها بالغ الأهمية المفيد فى مناهضة الفصل العنصرى . ان نظام الفصل العنصرى لم يكن ليتمكن من تجاهل المقررات المتعددة للأمم المتحدة ، بادانة تلك السياسة الشائنة والخطيرة التى تنتهجها بريتوريا لولا التأييد العلنى من قبل عدد من الدول الغربية بما فى ذلك - وفى المقام الاول - الولايات المتحدة

الأمريكية . وكما لوحظ بحق في تقرير اللجنة الخاصة ، ظلت تلك البلدان ، بسياساتها ، ومن خلال التدابير العملية التي مارستها لسنوات عديدة ، تقوض تنفيذ مقررات الأمم المتحدة بشأن فرض جزاءات على جنوب إفريقيا .

” . . . على الرغم من تعهد الغالبية العظمى من الدول وتضحياتها - وبسبب التعاون الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والعسكري بين بعض البلدان الغربية وإسرائيل وبين نظام جنوب إفريقيا العنصري . وتلهف الشركات عبر الوطنية والمصالح الثابتة للاستفادة من هذا النظام اللاإنساني ، والتأييد الذي يلقاه الفصل العنصري من العناصر العنصرية في الخارج ، ومواقف الحرب الباردة التي تتخذها القوى القادرة في الغرب والتي تعتبر نظام الفصل العنصري حليفا لها ، وبخاصة في أوقات التوتر الدولي ” . (A/38/22 ، الفقرة ٢٥٦)

ويؤكد التقرير تأكيدا صائبا على المسؤولية الخاصة لحكومة الولايات المتحدة بوصفها دولة من الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ، تنتهج سياسة تناقض تمام التناقض الخطوط الرئيسية لنشاط الأمم المتحدة في مناهضة الفصل العنصري . فالدول الغربية بتعاونها متعمدون الأوجه مع النظام العنصري ، إنما تساعد في حقيقة الأمر ، على التغلب على عزلته والتمادي فيما يقوم به من أعمال العدوان في إفريقيا الجنوبية . ومن ثم ، فإن تلك الدول تشارك نظام بريتوريا المسؤولية عن معاناة شعب جنوب إفريقيا وعن خلق تهديد في تلك المنطقة ، للسلم الدولي . وبينما يدّين مندوبو الدول الغربية الرئيسية نظام الفصل العنصري بالأقوال ، تواصل د ولهم بأفعالها التعاون مع النظام العنصري في الاستغلال عديم الرحمة للموارد الطبيعية ، ولشعبي جنوب إفريقيا وناسهيا .

ان ٢٠ في المائة من الشركات عبر الوطنية التي تمارس الآن أعمالها بنشاط في جنوب إفريقيا والبالغ عددها ألفين ، شركات أمريكية ، بينما تقوم ٦٠٠ شركة أخرى تابعة للولايات المتحدة بمختلف العمليات المالية والتجارية في جنوب إفريقيا . وتعمل في ناسيبيا ٥٣ شركة عبر وطنية منها ١٥ شركة مملوكة لأقطاب رأس المال في الولايات المتحدة ، وهي

شركات تحقق أرباحاً ضخمة من وراء الاستغلال الهمجى للسكان الوطنيين المحرومين من جميع حقوق الانسان . لهذا فليس مما يشير الدهشة ان تعني الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية عناية كبرى بالابقاء على النظام العنصرى في الجنوب الا فريقي وتقديم كل مساعدة ممكنة له .

ان التعاون العسكرى بين الدول الغربية الرئيسية وجنوب افريقيا ذو خطورة خاصة
فبالرغم من مقررات الامم المتحدة ، تقوم تلك الدول بمساعدة النظام العنصرى على تقوية
امكانياته العسكرية . وطبقا لبيانات معهد بحوث السلم الدولى باستكهولم ، استوردت جنوب
افريقيا خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٧ وحدها ما قيمته ٧٨٠ مليون دولار من الأسلحة
بما في ذلك المركبات المدرعة والسفن والقذائف والطائرات . وتلعب الشركات عبر الوطنية
دورا رئيسيا في تزويد المجمع الصناعي العسكرى لجنوب افريقيا باحتياجاته . وبفضل
الاستثمارات الرأسمالية في جنوب افريقيا ، استطاع نظام بريتوريا أن يحصل على ما يقرب
من ٧٠ في المائة من احتياجاته العسكرية الحالية ، اما بقية احتياجاته من الأسلحة والمواد
وما الى ذلك فتقوم ببيعها له ، بمحض رغبتها الشركات عبر الوطنية .

ولقد لاحظ المجتمع الدولى في المؤتمر الدولى بشأن التحالف بين جنوب افريقيا
واسرائيل الذى عقد في فيينا ، الآثار الخطيرة للتعاون النووى والعسكرى المتزايد بين
بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وكما توضح الحقائق ، فان التعاون المستمر بين الولايات
المتحدة وبعض الدول الغربية الاخرى وبين جنوب افريقيا يمثل عقبة رئيسية في سبيل
القضاء على نظام الفصل العنصرى .

ولم يعد بوسع المجتمع الدولى أن يتسامح ازاء وجود نظام الفصل العنصرى . ذلك
النظام الذى سبب الكثير من المعاناة للشعوب المقهورة في جنوب افريقيا ، والذى يمثل
تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ويتطلب الموقف المتفجر بشكل متزايد في جنوب افريقيا
اتخاذ تدابير حاسمة لمنع وقوع الكارثة . كما تتطلب دواعي اقرار السلام ان تتوقف جنوب
افريقيا عن عدوانها على البلدان المجاورة وتسحب قواتها من اراضي جمهورية انغولا الشعبية
وتضع حدا لنظامها العنصرى ونظام الفصل العنصرى ، تلك الظاهرة المشينة .

ويؤيد الاتحاد السوفياتى المراجعة الصارمة والكاملة من قبل جميع الدول لقرار حظر
تصدير الأسلحة الذى اتخذه مجلس الامن بشأن جنوب افريقيا كما يؤيد مطالبة البلدان
الافريقية بان يفرض مجلس الامن عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا طبقا للفصل السابع
من ميثاق الامم المتحدة . وكذلك لابد من مطالبة الدول الغربية بان تضع حدا على وجه

السرعة لتعاونها النووي مع جنوب افريقيا . ولا بد لمجلس الامن أن يتخذ كافة التدابير اللازمة لمنع جنوب افريقيا من الحصول على الأسلحة النووية .

ويتعين على الجمعية العامة في دورتها الحالية أن تلعب دورا هاما في عطية تطوير الكفاح ضد نظام الفصل العنصرى . ان تنفيذ برنامج العمل لمناهضة نظام الفصل العنصرى الذى اقره المؤتمر العالمى الثانى بشأن الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصرى يعد أمرا ذا اهمية بالغة ، ولا بد للامم المتحدة من أن تتخذ من المقررات ما يؤيد التدابير التى وافقت عليها الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ضد الفصل العنصرى .

ويقف الاتحاد السوفياتى في صف اولئك الذين يناضلون ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى . ولقد قدمت بلادنا وسوف تقدم كل التأييد اللازم للكفاح المشروع لشعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من أجل حصول ناميبيا على الاستقلال . كما نقف أيضا في صف البلدان الافريقية في كفاحها من أجل الحصول على الاستقلال الحقيقى وتحقيق التقدم وسيواصل الاتحاد السوفياتى تأييده المستمر لحركات التحرير الوطنى . ونحن نقف بحزم وحسم ضد المخططات العدوانية للامبريالية ونؤيد القضاء العاجل على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى .

السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ليس هناك ما هو أهم أو أكثر دالة من المناقشة التى أفضت اليها دائما دراسة مسألة الفصل العنصرى والعدد الذى لا نظير له من قرارات ومقررات التى افصحت على مر السنين عن قلق المجتمع الدولى وتصميمه على العمل لاستئصال شأفة نظام الفصل العنصرى .

يصور الفصل العنصرى كسياسة " للتنمية المنفصلة " بينما هو تقنين للتخلف . فهو مبني على عملية تصنيف طبقي فعلية للأجناس ، وبالتالى يمكن تعريفه بأنه نظام أقلية يقوم على العنصرية المؤسسية التى تثير النفور والاشمئزاز . وفوق هذا يمثل ذلك النظام جريمة ضد الانسانية وتحديا للتضامن العالمى .

وهناك ما يذكرنا كل يوم بالمأساة التى تجرى في جنوب افريقيا . فهناك شعب برمته قد حرم من حقه في هويته ذاتها ، بل ونفي من أرض وطنه . فالسود في جنوب افريقيا

يعتظون تعسفيا ويضطهدون أو يلقي بهم في مدن من عنابر النوم وفي البانتوستانات .
فالنظام في جنوب افريقيا نظام شيطاني اخترع لا غناء المشروعية على اضطهاد واستغلال ٢٣
مليون نسمة من البشر .

وانا ما حللنا الفصل العنصري كعقيدة تفوق عنصري ونظام حكم يقوم على الاضطهاد
والاستغلال ، وجدنا انه لا يمكن الا ان يولد العنف .

ان محاولة الايهام بان نظام الفصل العنصري يمكن أن يتغير " بالاقناع " أو " الاصلاحات
الداخلية " أو " الوصل البناء " تعني التهوين عمدا من فظاعة المأساة التي يعيشها الشعب
في جنوب افريقيا ، وتصويرها باعتبارها عملية انتهاك عابرة للمعايير التي تحكم كل المجتمعات
الانسانية . وتعني ايضا اغفاء المصادقية على الفكرة القائلة بأن نظام الفصل العنصري يمكن
أن يتحسن ، ويصبح ما يمكن احتماله من خلال بضعة اصلاحات بسيطة ، تبقى مع ذلك على
هيكله الاساسية كما هي .

وماستعمال ذلك المنطق الذي يميز نظاما يبنني على سياسة احتكار السلطة والتسلط
العنصري ، توصل نظام الفصل العنصري الى تأمين اعتماد " مقترحات دستورية " .
قليل انها تهدف الى تمكين الملونين ومن هم من أصل اسيوي من المشاركة في الحياة السياسية
للبلاد . وقد اعتمدت تلك المقترحات في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي بأصوات الناخبين
البيض وحدهم . فنظام بريتوريا ، ان يجد نفسه مواجه بمقاومة متزايدة داخليا وعلى المستوى
الدولي يحاول بهذه الاصلاحات المزعومة ان يخلق وهما بشأن ما يدعى " بالتطور الداخلي " .
لذلك البلد ، بينما هو في الواقع لا يفعل اكثر من ادامة سيطرة الأقلية البيضاء . والتالي
فان هذه " المقترحات الدستورية " تحدد بوضوح أن كل جنس ، والطبع الـ ٢٣ مليون
افريقي ، من حقه أن يدير " شؤونه الخاصة " المحددة بشكل واضح والمقننة بواسطة رئيس
الدولة . وترمي هذه " المقترحات " الى تفتيت وحدة الشعب في جنوب افريقيا . وان ينزع
قادة جنوب افريقيا موضع التنفيذ المبدأ القديم " فرق تسد " يصبحون قادرين - وهذا شيء
في غاية الخطورة - على استخدام الملونين ومن هم من أصل اسيوي ، الذين سيضطرون الى
اداء الخدمة العسكرية بصورة الزامية ، كوقود معركة في الحرب التي يخوضها قادة جنوب افريقيا
عد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وعد البلدان الافريقية في المنطقة .

ولهذه الأسباب رفضت الجمعية العامة منذ أيام قليلة بشبه اجماع ما يسمى بالمقترحات الدستورية واعطت انها باطلة تماما لانها متعارضة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .
ان العمل الضار الذي تقوم به جنوب افريقيا لا يقتصر على اضطهاد الشعب فسي جنوب افريقيا فحسب ، بل ويتمثل أيضا في العدوان المتكرر على الشعب الناميبي والبلدان ذات السيادة في المنطقة .

ان الاحتلال القسري لناميبيا بالتحدى للشرعية الدولية ، والاضطهاد الاستعماري المفروض على شعب ذلك الاقليم ، والرفض المستمر لتنفيذ خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة ، قد ادانها المجتمع الدولي في مناسبات متعددة .

وفي ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر اعتمد مجلس الأمن القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) بشأن قضية ناميبيا الذي يدين نظام بريتوريا لعرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، ويدعو ذلك النظام الى التعاون مع الأمم المتحدة لتسهيل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

الا ان قادة جنوب افريقيا لم يترددوا - كانوا ليعيدوا تأكيد تحديهم للمجتمع الدولي - عن توجيه رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة في ٣١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ أعلنوا فيها : " اننا لا ننوى الخضوع لتهديد مجلس الأمن " (S/16106 ، ص ٢) وبالإضافة الى ذلك ، تعتبر أعمال العدوان المستمرة ضد بلدان الجزء الجنوبي من قارة افريقيا - تلك الأعمال الرامية الى ارغام تلك البلدان ، عن طريق التخويف ، على التخلي عن واجب التضامن مع حركات تحرير جنوب افريقيا وناميبيا - أعمال تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ان الروابط الوثيقة التي تربط بلدانا معينة مع جنوب افريقيا قد دعت قدرة جهاز الاضطهاد والعدوان لدى ذلك النظام وزادت من قدرته على التحدى . وينبغي التأكيد على دور اسرائيل في هذا الصدد تأكيدا خاصا ، على النحو الذي اتضح في الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخرا في فيينا بشأن التعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل .
فنظام كهذا برهن المرة تلو المرة على استعداد له لتصعيد العدوان ، يتلقى من اسرائيل وبلدان أخرى كل المساعدة التكنولوجية والتعاون العلمي الذي يحتاجه وقد مكّنه

كل ذلك بالفعل من حيازة الأسلحة النووية ، وخلق بهذا تهديدا جديدا أشد خطورة للسلم العالمي . وبالتالي فانه من الضروري أن يتوقف ذلك التعاون الذي يعتبر تواطؤا في الجريمة .

ومن الضروري أيضا للمجتمع الدولي أن يشدد ضغطه على نظام بريتوريا لرد الحقوق المشروعة لشعب جنوب افريقيا ووضع نهاية لسياسة القمع التي تقوم على الاحتلال والعدوان ، وتحقيقا لهذا الغرض ، يوقر ميثاق الأمم المتحدة سلسلة من الاجراءات الالزامية وبخاصة فرض العقوبات الالزامية الشاملة .

وباتخاذ ذلك كأساس قانوني ، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل محدد على استئصال شأفة بلاء الفصل العنصرى ورت الحقوق الوطنية لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا . وحتى الآن اقتضت الأمم المتحدة على وضع الردود الكلامية ، بلا أدنى تأثير ، كلما وضعها نظام بريتوريا في مواجهة أمر واقع جديد . وتلك عطية لا يمكن إلا أن تزداد سرعتها ، وفي هذا الصدد ان كانت أغلبية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المكرسة لكل أوجه هذه المسألة تعكس بصدق ادراك التكثيف الحادث بشكل متزايد لتهديد السلم والأمن الدوليين من جراء تصرفات نظام بريتوريا ، فان تلك القرارات توضح بنفس القدر محدودية فعاليتها .

وبالتالي فباستثناء حظر فرض على تصدير السلاح ، الذى تفتح مقاهات تفسيره السبيل للتحلل منه ، لم يهد مجلس الأمن مطلقا الثبات والحزم الواجبين .

ان عطية عرقلة عمل مجلس الأمن قد أظهرت تسامح بعض اعضاء ازاء أفعال بريتوريا وقد أدى ذلك الى استمرار احباط الرغبة الجماعية للمجتمع الدولي .

ولذلك نشعر أنه من الواجب علينا أن نذكر ذلك ونعلنه من فوق هذا المنبر العالمي ، ونحيط الرأي العام العالمي علما به ليدرك ما هو حادث ، وعلينا أن ندين على الدوام لا نظام الفصل العنصرى في حد ذاته ونظام جنوب افريقيا فحسب ، بل وكل من يمكثون ذلك النظام من التماهى في سياسته القمعية وشل حركة مجلس الأمن والجمعية العامة بما يتعارض مع ارادة الأغلبية الساحقة لأعضاء هذه المنظمة .

وفي هذا الصدد ، نحبي العمل الذى قامت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وكل اعضائها وبخاصة رئيسها سعادة الحاج يوسف ميتاما سولي وكذلك الدور الهام

الذى يقوم به مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى في توعية الرأى العام بشأن الآثار الضارة لسياسة التمييز العنصرى . وربما أدى ضغط الرأى العام في يوم ما إلى أن تهتم الحكومات المعنية بحصير الملايين من البشر الذين يعيشون عطية تعذيب يومية نتيجة للون بشرتهم .

السيد كونل (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع هنا مرة أخرى لكي نرفع اصواتنا ضد الممارسات الشريرة غير الانسانية التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا . ففي كل سنة ، بل ولعدة مرات في كل سنة ، تتعرض قدراتنا للاختبار بحثا عن أشكال جديدة وشيرة للاهتمام لمحاولة تصوير الموقف المؤلم الناجم عن الفصل العنصرى في هذه الجمعية وغيرها من محافل المقرر الرئيسي للأمم المتحدة .

ولماذا نستمر في هذه العطية ؟ لأن الأمل يظل يراودنا في أن يرى الحقيقة اولئك الذين مازالوا قادرين على أن يجدوا في ضمايرهم ما يمكنهم من دعم الحكومة العنصرية الوحشية ، ويكفوا عن ذلك الدعم . ان تلك الدول القليلة والقوية التى مازالت تساعد وتدفع خلفاء هندريك فير فوردي تفعل ذلك من موقف متصف بضيق الأفق وقصر النظر لن يؤدي الى بعيد وهي تحسب ببرود وعدم اكتراث مستهينة بكل القيم ، ان ذلك المعقل الأخير للتفوق الأبيض يمكن أن يظل قائما على الأقل لعشر سنوات أخرى وتقدر انه طالما ظل موجودا سيكون من صلاحيتها أن تواصل دعمها له .

تلك الدول لم تتعلم وأولئك القادة لم يعوا دروس التاريخ القاسية . فلا يوجد شعب يمكن ان يستسلم الى الأبد راقدا تحت الكعب الحديدى للاضطهاد والاستغلال . وذلك وأكثر منه هو ما يفعله نظام الفصل العنصرى . فهو ينكر على الافريقيين آدميتهم الجوهرية . واذن فالذى نفعله هنا اليوم أساسا هو اننا نسعى لايجاد الظروف التي يمكن فيها ان نحل محل ذلك النظام الشرير اللانسانى نظاما آخر أكثر انسانية تسود فيه المساواة ، ولا يكون فيه الا أقل قدر من المعاناة الانسانية . ونحن نسعى الى تقليل تراكم الأحقاد وتخفيف شدة انفجار الانتقام ، ذلك النمط الوحشى للعدالة الانسانية او تجنبه ان امكن . لقد ناشدت باربادوس في مناسبات سابقة عديدة ، وتدعو مرة أخرى في جدية تلك الدول التي تدعم بل وتشجع زعماء العنصريين في جنوب افريقيا ، الى الكف عما هي فاعلة ، ونحشها على ان تنظر نظرة بعيدة المدى وبطريقة انسانية تتميز بالحنكة السياسية الى العواقب الوخيمة التي ستنتج عن افعالها ولا مبالاتها بما يتعين عليها ان تقوم به .

تطالعنا جنوب افريقيا اليوم كمعسكر اعتقال كبير محصن على نطاق أمة بأكملها اعتقل وراء أسواره أكثر من ٨٠ في المائة من سكانه . وكل ذلك تثبته الوثائق لكل من اراد ان يطلع ويفهم . فهناك أسوار الاسلاك الشائكة ، ومركبات الشرطة المطوقة ، والجنود المدججون بالسلاح ، والديابيات ، والرقابة على الصحف ، وقوانين التصاريح وغيرها من التشريعات القمعية ، وحظر الإقامة ، ورفض اصدار جوازات السفر ، والاعتقالات ، والمحاكمات السياسية، والسجناء السياسيين ، وموت المعتقلين واعدام المناضلين من أجل الحرية . كل ذلك موجود هناك ، وأغلبه موثق بمعركة الأمم المتحدة ذاتها . وهو ليس موجودا في العصور الوسطى أو في مطلع هذا القرن ، بل موجود اليوم ، بعد ما كشف عنه من أهوال الحرب العالمية الثانية وقطاعات الأنظمة الشمولية التي سبقت تلك الحرب وأعقبتها . وهو موجود ومزدهر في عالم تتردد في جنباته الخطابات عن الكرامة الانسانية وحقوق الانسان .

ولقد تكلم وزير خارجية باربادوس ، السيد لويس ثول ، منذ بضعة اسابيع ، في هذه المنظمة بمناسبة يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا فقال :

" ان الواقع الرهيب الذى يمثله النظام العنصرى ومزاجه الوحشى يضع الشعب الأسود في جنوب افريقيا على قرون ورطة لانسانية شرسة ، ان يتعين على

ذلك الشعب أن ينظم صفوفه ويقاتل للاطاحة بذلك النظام الشرير والا فان النظام سيستمر . لكن الشعب اذا ما نظم صفوفه خاطر بأن يعرض أفرادہ للسجن أو الموت الفوري . وانا أقول " الموت الفوري " عن عمد . ففي جنوب افريقيا ، لا يتضح الخط الفاصل بين الاحتجاز باقسام الشرطة ، والسجن والموت ، ان يظل ذلك الخط مبهما ، ودمويا ، وغير مستقر . وليتذكر من يتشككون في ذلك موت ستيف بيكو . فقد اعدته الشرطة العنصرية اعداما معجلا بغير محاكمة ، بل ودون ان تعني حتى باخراج مهزلة محاكمة صورية من تلك المحاكمات التي يشهد بها النظام القضائي بجنوب افريقيا .

" الا ان تلك التثيلية القيئة كانت من نصيب ثلاثة من اشقائه لحقوا به في السنة ذاتها . وقد التمس العالم المتحضر كله الرحمة لأولئك الثلاثة من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي ، جيري موسولولي ، وسيمون موجيران ، وماركوس موتونغ . لكن مناشداته ذهبت هباء . فبعد محاكمة فاضحة غير عادلة اعدم النظام عديم الرحمة أولئك الثلاثة من أبناء المعزولين المضطهدين في ٩ حزيران / يونيه ١٩٨٣ بالتحدى لمجلس الأمن والرأى العام العالمي .

" ف فيما تتعلق بقيمة الكائن الانساني وقداسة الحياة الانسانية ، من الواضح

ان عالم اليوم يكيل بمكيالين " . (A/AC.115/PV.529 ، ص ٧ و ٨) .

وبازا* هذه الخلفية تشيد باربادوس بجهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وتتعهد بتأييد حركات التحرر الافريقية . وسواصل تقديم اسهامنا في اللجنة المخصصة المعنية بصياغة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في مجال الرياضة . ولم يكن لنظام جنوب افريقيا ان يبقى أو يواصل سياساته العنصرية غير الانسانية ، وهو محارب هكذا على كل الجبهات ، لولا الدعم العسكري والاقتصادى والمالي الذى تقدمه اليه الدول الكبرى . وعلا على ادامة ذلك الدعم يتعين على تلك الدول بالضرورة ان تمارس النفاق فتكيل بمكيالين : فحقوق الانسان للبعض ، وحقوق مادون الانسان للبعض الآخر .

وبعض تلك الدول تدافع عن نفسها مدعية ان القرارات شديدة اللهجة والمقاطعة ،
والمواقف الاكثر نضالية انما تؤدي الى اثاره شائرة النظام العنصرى . وتفضل تلك الدول نهجا
أكثر ميلا للمصالحة. الا انها - بذلك - تنسى ، مرة أخرى ، عبر التاريخ ودروسه المريرة .
فما الذى كسبه العالم من مهادنة الفاشيين ؟ نشبت أشد الحروب تدميرا في التاريخ ،
عندما وقعت الدول الكبرى ساكنة وسمحت لموسوليني ان يحطم اثيوبيا ، وقف الامبراطور
هينلا سلاسي أمام عصبة الأمم قانطلا لكنه أكثر حكمة مما كان . ويقال انه تكلم وقتها ، فجرت
على لسانه هذه الكلمات الحافلة بالتنبؤ : " ان الله والتاريخ سيدكران عدالة قراركم " . ولم
ينقض وقت طويل قبل ان يرى نبوءته وقد تحققت .

واليوم يظل الافريقيون يموتون في غمار كفاح من أجل الحرية والكرامة لم يحدث ان
خاضه من قبل شعب في التاريخ . ولكن ذلك لن يضيع هباء . فمن دماء الشهداء تنبثق
زهور الحرية والعدل . ولن ننساهم أبدا :

" انهم لن تلحقهم الشيوخوخة كما نترك نحن لنشيخ ولن يضيئهم ارنال العمر ولن
تدينهم السنون وعند مغيب الشمس وعند شروقها في الصباح سوف نذكرهم " .

السيد كامارا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان سياسة الفصل
العنصرى التي تمارسها حكومة الاقلية العنصرية البيضاء في جنوب افريقيا قد شجبت فسي
العديد من المناسبات من جانب هذه الجمعية الموقرة باعتبارها جريمة ضد الانسانية . ورغم
الادانات القاطعة لجريمة الفصل العنصرى من جانب الجمعية العامة ، لا تزال هناك لسوء
الحظ حكومات تواصل التعاون المتعدد الأوجه مع مجرمي بریتوريا لاسباب منافية للمنطق .
وليس التعاون المستمر من جانب تلك الحكومات مع نظام الفصل العنصرى بالانتهاك الصارخ
لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، الا ترجمة للطبيعة العنصرية والتمييزية للسياسة
الخارجية التي تنتهجها في القارة الافريقية وعلى من هم من أصل افريقي .

والأ فكيف يمكن تفسير الاتهامات المصطنعة التي تتظاهر تلك الحكومات بتوجيهها لنظام الفصل العنصرى ، من ناحية ، ورفضها ، من الناحية الأخرى ، ولأسباب غير معلنة ، تأييد جهود الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي لضمان ازالة هذه الوصمة التي تشين عصرنا ؟ السبب في ذلك واضح تمام الوضوح ، وهو أن تلك الحكومات تشاطر - في سريرتها - البيض العنصريين بجنوب افريقيا ، وافعهم ، وهو الأمر الذى لا يمكن أن تجيزه شعوبها علانية . ولذلك يتعين على هذه الجمعية أن تنحي بمسؤولية الجرائم الذى يرتكبها النظام العنصرى بجنوب افريقيا على الذين يساندونه في ارتكاب تلك الجرائم ضد اشقائنا في جنوب افريقيا الذين ظلت حفنة من البلدان تهون منذ أمد طويل من سوء المصير الذى يعانونه .

ومن الواضح تماما انه بالتجاوز عن الأيد يولوجيات والدعاية ومنافسات الشرق والغرب ، تظل مسألة سياسة الفصل العنصرى التي يمارسها العنصريون البيض بجنوب افريقيا ، فسي نهاية الأمر مسألة الضمير الانساني ، ومسألة الخيار بين الخير والشر ، والعدل والظلم والاستعباد .

ومن المؤسف غاية الأسف مع ذلك انه عند اتخاذ هذا الاختيار الحاسم ولأسباب تتعارض مع الضمير الانساني ، تختار بعض البلدان الغربية الشر الذى يمثله الفصل العنصرى بدلا من اختيار الخير لأشقائنا في جنوب افريقيا . وقد حان الوقت لكي يقدم المجتمع الدولي كل مساعدة ممكنة لأشقائنا في جنوب افريقيا لكي يستعيدوا حريتهم ويشاركوا على أساس من المساواة ، دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة ، في بناء عالم يقوم على الحرية والسلم والعدل والتضامن . اننا نخطرب بأن نؤمن تمام الايمان بأن الرشاد الانساني سيحمل الحكومات التي تساند نظام جنوب افريقيا على القيام بعمل مفيد صوب احترام الحرية وكرامة الانسان .

ونحن نضم صوتنا الى صوت رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للأمم المتحدة بتقديم الشكر لكل البلدان حتى التي قدمت أقل مساندة لنضال أشقائنا المقهورين

في جنوب افريقيا من أجل التحرر . ونناشد أيضا الحكومات الغربية أن تبين ، في ردها على مهزلة الاصلاحات الدستورية المزعومة لبريتوريا ، التزامها الحقيقي بالدفاع عن الديمقراطية والعدل وحقوق الانسان من خلال تأييدها للتقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وبرنامج عملها لعام ١٩٨٤ .

السيد كيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان الولايات المتحدة تشاطر بقوة الرغبة المشتركة في أن نشهد نهاية سريعة لنظام الفصل العنصرى الظالم . ويسعدنا أن ننضم في عملية اعتماد مشروع القرار الذى يتناول الفصل العنصرى والذى وضعت صياغته في اطار من الروح البناءة من خلال عملية استهدفت تجسيد الاشمئزاز العميق للرأى العام الدولى المتمدين بأسره ازاء ما يمثل نظام الفصل العنصرى من امتهان لحقوق الانسان وكرامته . والواقع اننا قمنا بذلك بالفعل في لجنة حقوق الانسان في بداية العام الحالى . ولسوء الحظ ، لا تصاغ مشاريع القرارات التى تعرض عادة على هذه الجمعية بمثل الروح التى اتسم لها المشروع المذكور ، ولم تكن نتاج عملية كهذه .

ونحن مصممون ، على أية حال ، على أن نركز على القضية الحرجة التى تتمثل في كيفية احداث تغيير ايجابى على نحو فعال في جنوب افريقيا يبعدها عن نظام الفصل العنصرى ويوجهها صوب نظام خال من التمييز العنصرى يقوم على احترام القانون وحقوق الانسان .

ولقد بدا كما لو كانت مشاريع القرارات السابقة التى طرحت هنا قد وضعت على أساس الاعتقاد بأن أكثر الاستراتيجيات فعالية لاجداث التغيير في جنوب افريقيا هي تلك التى تقوم فقط على الادانة الرامية الى عزل شعب جنوب افريقيا وتمهيد الطريق أمام زلزال من التغيير العنيف . وتلك استراتيجية تفترض أنه لا توجد قوى في جنوب افريقيا توفّر

الروافع اللازمة لحدوث أى تغيير بنّاء وسلمي ، وأنه لا يوجد من البيض في جنوب افريقيا —
اناس تحركهم المشاعر الانسانية النبيلة وان الشعب الأسود في جنوب افريقيا لا طريق أمامه
الّا طريق الكفاح العنيف .

والولايات المتحدة تتساءل عن مدى صلاحية هذه الافتراضات والاستراتيجية المدمرة
التي تنبني عليها . اننا نعتقد أن الغضب المبرر والمقت للذين يشيرهما الظلم لا ينبغي
أن يعميانا عن الواقع المعقد للوضع في جنوب افريقيا ، ولا ينبغي أن يعفينا من القيام
بتحليل هادئ متأن لذلك الموقف يرمي الى تحديد الفرص المتاحة لحدوث التغيير السلمي
الايجابي ، واستنباط الخطوات العملية لاغتنام تلك الفرص . ونعتقد أن البحث عن تلك
الفرص ضرورة أخلاقية لا يمكن التوصل اليها عن طريق الادانات الأخلاقية النابعة من تأملات
نظرية .

ومما لا شك فيه أننا نسلم أن هناك مواقف يتعين على الشعب فيها أن يحمّل
السلاح للدفاع عن حقه العادل في الحرية والعدل الذي يحق المساواة للجميع ، وألاسترداد
ذلك الحق . الّا أن اتخاذ القرار بالقيام بذلك على الاطلاق أن يكون بطريقة غير مدروسة ،
حتى من جانب الذين يعانون من الظلم ، وليس بكل تأكيد من جانب الآخرين الذين لن
يكون العنف الناتج بالنسبة لهم أكثر من مجرد أخبار عن الحرب تأتي من مكان بعيد . لذلك
فإن أية دول من أعضاء هذه الهيئة تتخذ مواقف تشجع على اتباع نهج عنيف لحل مشكلة
الفصل العنصرى عليها أن تتذكر أن ضحايا ذلك الصراع الوحشي لن يكونوا أولادهم
أوبنائتهم الصغار أو أولادهم الذين عليهم أن يعيشوا وسط بقايا قدرة اقتصادية تحطمت
وأحلام بالتقدم تبددت . وحيثما حدث ، كما في أفغانستان ، ان أجبر الغزو الوحشي
الذى تقوم به قوات دولة أجنبية شعب على الدفاع عن حريته ، تكون الحرب خيارا اتخذته
المعتدون ولا يسع الرأي العام النزيه الّا أن يشيد بشجاعة من يتصدون لولئك المعتدين .
لكن شعب جنوب افريقيا يعيش على نفس الأرض ، ويشترك — رغم الانقسامات المبررة — في

تاريخ واحد ويواجه - رغم الاجحاف العنصرى والغضب العميق الناجم عن الطفيلان-مستقبلا مشتركا لا مفر منه . وفي مثل هذه الحالة ، يتسم اختيار العنف بكل سمات المأساة . مأساة لا يرحب ولا يشيد بها الا من تجردت نفوسهم من الشعور الانساني .

وفي مواجهة امكانية حدوث مثل تلك المأساة ، يقتضي الشعور الأخلاقي القويم بذل كل جهد مستطاع لتلافيها . ان جنوب افريقيا أرض أنعم الله عليها بـموارد مادية كبيرة . وشعبها من سود وبيض ، يتحلى بالمواهب والنشاط والدافع الخلاقة والروح الوثابة كي يبنى صرح أمة كبيرة لها هذه الموارد ، جديدة بأن نساعدنا على صنع مصير أفضل لقارة عظيمة . وازاء رؤية مثل هذا المستقبل ، بأى حق تقوم هذه الهيئة بتعجيل دامة النزاع التي قد تقضي الى تلك الآمال ؟

ان الولايات المتحدة تؤمن بأن وضع استراتيجية ترمي الى عزل جنوب افريقيا لن يترتب عليه الا ترجيح ذلك العنف ليكون أكثر انتشارا وأعم دمارا . وقد تكون تلك النتيجة هي تماما ما تهدف اليه بعض الدول التي تأمل أن تستخدم ذلك لتحويل الجنوب الافريقي - من خلال وجود أسلحتها ونفوذها - الى منظومة أخرى من منظومات الدول العميلة الخاضعة لها . ولكن الدول الأخرى التي ليست لها مثل هذه الأطماع لا يسعها الا أن تأسس لأى نهج يرمي الى عزل سكان جنوب افريقيا السود عن المساندة الدولية الفعالة في نضالهم المشروع من أجل العدل ، بينما يترك سكانها البيض العنيدون وحدهم بتحيزهم الأعمى ومخاوفهم المتهورة العنيفة ، ويستحث النتائج التي قد تلتهم الموارد المادية والبشرية اللازمة لبناء مستقبل مزدهر لجميع الأفارقة الجنوبيين .

ان الولايات المتحدة تنبذ ذلك النهج الانعزالي مفضله عليه نهجا آخر يرمي الى مساعدة الأفارقة الجنوبيين السود على اقامة أسس فعالة للسلطة الاقتصادية والسياسية التي يحتاجون اليها بغية تبوء مكانهم الصحيح في مجتمع جنوب افريقيا . اننا نحبذ نهجا يسعى الى تشجيع ومساندة الطبيعة الأفضل للبيض في افريقيا الجنوبية لكي يتمكنوا هم أيضا من ادراك مغبة وجنون التمسك بسيطرة سياسية ظالمة تقوم على القهر .

نحن نعتقد ان امكانيات التغيير الحالية والمستقبلية متوافرة في جنوب افريقيا
 في جماع واقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .
 وفي المجال الاقتصادي نجد ان نظام الفصل العنصري ، الذي يحبط بانتظام
 تنمية القدرات الانتاجية ، والقدرة الشرائية ، وروح المبادرة لدى الأغلبية السوداء في
 جنوب افريقيا ، لا يتفق مع احتياجات مجتمع صناعي حديث . وحيث ان اقتصاد جنوب افريقيا
 قد اصبح اكثر تنوعا ، فان الحاجة الى سكان اكثر مهارة واكثر تعليما ، لهم قدرات وميول
 اكثر تطورا تعتبر امرا اساسيا لاقتصاد متطور ، وسوف تجعل من اهمال شعب جنوب افريقيا
 الأسود الناجم عن دوافع سياسية امرا منطوقا مفارقة تاريخية ومتناقض مع ذاته اكثر من
 اى وقت مضى . وبالفعل ، فان نظام الوحدات الجغرافية المبعثرة التي تقوم على اساس
 عنصري والتي يتصورها منظرو " الفصل العنصري الكبير " تفتقر الى المعقولة من الناحية
 الاقتصادية ولا تعدوان تكون مجرد وهم . ولكي نحول هذه الحقيقة الاقتصادية الى محرك
 فعال لتغيير نظام الفصل العنصري ، يحتاج الشعب الاسود في جنوب افريقيا الى التوسع
 في التعليم واكتساب المهارات وتنظيم المعرفة . واعترافا من الولايات المتحدة بهذه الحقيقة
 قامت بتنفيذ برنامج لتقديم منح دراسية سنوية قيمتها ٤ مليون دولارا لحضار الطلاب السود
 من جنوب افريقيا للدراسة في جامعاتنا . والاساس التشريعي لهذا البرنامج سابق على
 ادارة الرئيس ريغان ، لكنه زاد زيادة ملحوظة تحت قيادته . وقد بدأنا في تنفيذ برامج
 تدريب للنقابيين السود في جنوب افريقيا بالتعاون مع المنظمات العمالية الامريكية وهي
 اتحاد العمال الامريكيين ومؤتمر المنظمات الصناعية وستساهم فيها حكومة الولايات المتحدة
 بأكثر من مليون دولار في هذه السنة والسنة القادمة . كما نساعد في تنمية المشروعات
 التجارية والصناعية الصغيرة في المجتمعات السوداء في جنوب افريقيا بما قيمته ٣ مليون
 دولار على مدى العامين القادمين . ونقدم ٢ مليون دولار خلال العامين القادمين
 للمساعدة في تدريب طلاب المدارس العليا السود في جنوب افريقيا لتحسين فرصهم
 في الالتحاق بالمدارس المهنية .

وتهدف هذه الخطوات الى ضمان توفير القدرات لشعب جنوب افريقيا الأســود
لا استغلال فرص التغيير التي يتيحها نمو النظام الاقتصادي الأكثر تنوعا في جنوب افريقيا .
ولكن مثل هذه القدرات لا معنى لها ما لم يتم التوسع في ايجاد الشركات والمؤسسات التي
تتيح فرص التوظيف والرواتب والفرص الادارية التي يمكن ان تتحول الى منابر فعالة للتأثير
الاقتصادي في جنوب افريقيا . والذين يشجعون على عدم الاستثمار في جنوب افريقيا
يخربون هذه المنابر دون ان يدروا ويعلمون على اعادة جنوب افريقيا الى الاقتصاد الذي
يقوم على الزراعة والتعدين فحسب ويتمشى مع عقلية الفصل العنصرى ويمكن السيطرة عليه
بسهولة . وهم يحرمون السود في جنوب افريقيا من ادوات قوية في المستقبل تستخدم في
العمل الايجابي في السعي نحو تحقيق عدالة اكبر . ويقتضينا الهدف الاخلاقي الجاد
الذي يمكن التوصل اليه من خلال التحليل الاقتصادي السليم ، ان نعرف انه يتعين علينا
بدلا من ذلك تشجيع المستثمرين الاجانب والمحليين الراغبين في التمسك بمدونة سلوك
صارمة لا عنصرية وعادلة مثل مبادئ سوليفان ، ومصممة على ان تمنح السود المؤهلين في
جنوب افريقيا دورا قياديا في مؤسساتهم على المساهمة في اقتصاد جنوب افريقيا .

ونحن لا نفترض ان التقدم الاقتصادي في جنوب افريقيا سوف يترجم آليا الى
دور سياسي اكثر عدلا ، لكنه يمكن ان يشكل اساسا قويا للتحرك نحو ذلك الدور وينبغي ان
يكون كذلك . وعند ما يتجه السود نحو القيام بدور متساو تقريبا في حياة جنوب افريقيا
الاقتصادية ، سيصبح بالوسع التأثير على الحواجز النفسية التي تدعم الجوانب الاجتماعية
للفصل العنصرى ، وتجعل تحيزات البيض وتخوفهم من اشتراك السود مستقبلا في السياسة
على قدم المساواة مع السكان البيض . غير انه هنا ايضا لن تؤدي سياسة العزلة الى
زيادة الامور سوءا . ونحن نعتقد كأمركيين ان لدينا خبرات هامة تمكننا من ان نبصر
البيض في جنوب افريقيا بالمزايا الموجودة في مجتمع متحرر من التمييز العنصرى . ونحن
نعتقد ان شعوب الأمم الاخرى في افريقيا وغيرها ، لديها تجارب مماثلة يمكن ان تقدمها .
انه لا سبيل الى القضاء على المشاعر العميقة في النفس البشرية التي تغذى نظام الفصل

العنصرى قضاء • مرما • الا انه يمكن تعريتها وكشف مقالبها عن طريق الاتصالات الانسانية التي تحول الشك والتردد والشعور بالذنب الى التزام مؤكد اكثر بالحق والعدل • وهنا مرة اخرى يمكن ان تصبح زيادة الاتصالات بين جنوب افريقيا والعالم الخارجي بمثابة الاستجابة العظيمة اذا كان التغيير الاخلاقي اهم بالنسبة اليها من اتخاذ المواقف الاخلاقية الاستعراضية •

وندرك جميعا من التحليل الاخير ، ان اشد اوجه المعضلة صعوبة في جنوب افريقيا ليست الأوجه الاقتصادية او الاخلاقية ، بل تكمن تلك الصعوبة في هذا السؤال الحرج : هل يستطيع البيض في جنوب افريقيا ان يختاروا اعطاء الاغلبية السوداء الحقوق السياسية التي تتطلبها انسانيتهم بالوسائل السلمية ، فاذا كان يستحيل على البيض في جنوب افريقيا ان يصلوا الى مثل هذا المفهوم للعدالة السياسية ، فان الاجابة على هذا السؤال من المحتمل ان تبعث على اليأس • لكنهم يعرفون معناها جيدا ، فهم يطبقونها على انفسهم • وهم يحتفلون بتاريخ كفاحهم ضد ما كانوا يعتبرونه سيطرة سياسية ظالمة • ويمكنهم ان يتفهموا ، من ذلك التاريخ ، الشعور المر بالمهانة من جراء عدم المساواة السياسية ، والاصرار الذى لا يستسلم والذى يميز كل كائن بشرى في نضاله ضد الظلم السياسي • فهم بشر ، كما تبرهن على ذلك اخطاؤهم البشرية للغاية ، وبالتالي لا بد من اثاره تعاطفهم مع مواطنيهم السود وتدعيم ذلك التعاطف ، وهذا يستيقظ ضميرهم ليحثهم على الطريق السليم • ومثل هذه الحركة تعمل في الخفاء وهي تحرك القوى الجبارة في العالم الخفي داخل صدورهم البشرية ، مهما كانت تبتد و ضعيفة على السطح • ولكن ييأس شعب الولايات المتحدة من انسانيتهم ولا يجب كذلك ان ييأس العالم •

كذلك لا ينبغي لنا ان نياس من شجاعة ، ومثابرة الأغلبية في جنوب افريقيا — — — — — وحقوقها المطلقة • وفي رأينا ان القمع لم يستطع ان يسحق روحهم او ان يصيبها تماما بالمرارة • ولا ينبغي لنا ان نفرض عليهم الاساليب الممكنة لكفاحهم ، مهما كانت قوة شاعرنا تجاه هذا الكفاح • وقد ييأس البعض من الوسائل السلمية ، فيلجأ الى البندقية ، ويتعلم

كيف يقتل وكيف يموت . وقد لا يقل البعض الاخر عن ذلك خطورة ، ولكن ربما فكروا في العالم الذى يمكن ان يعيش فيه اولادهم واحفادهم ، وقد يختاروا السعي وراء المعرفة والمهارات ويستخدموا الوظائف والاعمال للوصول الى الوسائل التي تمكنهم من هدم ابنية القهر دون ان يخربوا الارض التي هي ملكهم والتي يحبونها .

ولن يسلبهم شعب الولايات المتحدة اختياراتهم في الكفاح . ولن يتغلى عن شعب جنوب افريقيا ، سودا كانوا ام بيض ، ويتركهم لليأس الذى يدفعهم الى محرقة طاشة . وطالما تمسكنا بايماننا بأن هناك إله عادل رحيم يحكم على التاريخ ويعين الروح الانسانية فسي ثوراتها الصامقة ، فسنواتنا لمساعدتهم على ايجاد الشجاعة والحكمة والوسائل العملية لتحقيق الوعد المشرق بالأمل لأرضهم التي يظننها العذاب الان .

السيدة جونز (ليريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة اخرى نجتمع

تحت القيادة الحكيمة للسفير ايويكا لنذرف الدموع على النظام الشرير الظالم الموجود في جنوب افريقيا . وفي كل يوم نرى هناك جولات الضخم يمارس اعمال الوحشية تجاه السكان الشرعيين وهم يعيشون على ارض وطنهم . ان قوما غرباء قد سلبوا الافريقيين كل حقوقهم الاساسية في الكرامة الانسانية . ويشبه سلوكهم سلوك اناس قدموا من " هيدز " اى الجحيم وظهروا فجأة قادمين من اللامكان على الشواطئ الجنوبية لافريقيا . وكل يوم يكتبون فصولا جديدة من الوحشية في تاريخ تجرد الانسان من آدميته تجاه اخيه الانسان .

لن يستمر الفصل العنصرى للأبد - وهذا ما نعرفه - لأن كل نظام شرير حلّ
بافريقيا عاش عمرا محدودا وانتهى . جاءت تجارة العبيد وانتهت . وجاء الحكم الاستعماري
وانقضى . وسوف يلقي الفصل العنصرى نفس المصير . ولذلك نشعر بارتياح ازاء حقيقة
أن كل مجتمع يحمل في ثناياه بذور فناءه . ومن ثم على المرء أن يتساءل ألم تسمع الأقلية
العنصرية في جنوب افريقيا أو لم تعد روس الاستعمار في التاريخ ؟ ما هي الخلفية التي توجد
في تاريخ الحضارة الغربية والتي تؤدي بحماة ذلك النظام الى اتباع طريق ينحرف بين وقت
 وآخر مثل ما يفعلونه ؟ وما هي الأسباب في تاريخهم الفكرى التي تدفعهم الى انكار
حقوق الانسان الأساسية للآخرين وتجعلهم يؤمنون بأن حقوق الانسان انما قصد بها
أن تكون لهم فقط ، لا للآخرين كذلك ؟

ويحبذ البعض ويتسامح عن الأفعال غير المشروعة لنظام الأقلية العنصرية في جنوب
افريقيا لأن ذلك النظام يدعوهم الى المجئ والمشاركة في استغلال الأرض ومواردها . لقد
خلقوا الثروات لأوطانهم بينما كانوا يخططون في حقيقة الأمر لغناء الدول الأخرى . وفي
واقع الأمر يبدو أن جشعهم سيستمر دون توقف وسيطول لعدة قرون مجردا كل فرد من قيمته
الانسانية خلال تلك العملية الى أن يبدو جشعهم في اظهرار معدل سلبي للنمو وفي تصاعد
العوائد المتناقصة بصورة لا يمكن عكس اتجاهها .

وقد شهد كل قرن مجموعة من النظم الشريرة الخاصة به التي لابد من مواجهتها
والقضاء عليها . وبالمقابلة مع تلك الخلفية يجب تقدير جهود الأمين العام وتقارير اللجنة
الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ولا بد من وجود مراقبة دائمة على أفعال النظام الشرير
حتى ينتهي من على وجه الأرض . وسيكون الجيل الذى سيراى انتهاء الفصل العنصرى
محظوظا للغاية ان يشهد شجرة كل جهودنا الدؤوبة التي نبذلها هنا . ولهذا لا بد
أن نلتقي سنويا وأن نقدّم انطباعاتنا عن جهودنا الفردية التي قد تبد وتواضع ، بحيث
انه عند كتابة الفصل الأخير من تاريخ الحرب ضد الفصل العنصرى ستسجل أسماؤنا ليصدر
التاريخ حكمه بالاطراء أو الادانة على من أحبوا الخير أو من أحبوا الشر وعلى الذين اهتموا
وعلى الذين كانوا من الضالين .

ولا يكفي أن ننحي باللوم في استمرار النظم الشريرة على الأزمنة التي ظهرت فيها أو القول بأن تلك الأيام كانت أزمنة سوداء غير مستنيرة ، واننا اليوم في القرن العشرين مستنيرون ونفعل الأشياء بطريقة أفضل . فعلى العكس من ذلك ، بيد وأن كل قرن يتنافس مع القرن السابق له في مجال الدمار الشامل أو في الشر الذي يمكن أن يطلقه على الأرض . ولا يعلم أحد اليوم إلى أين نتجه . هل يوجد أي مؤشر يدل على أننا نتجه في أي اتجاه آخر سوى التدمير الذاتي الشامل واننا بعد أن تعبنا من الأعمال المجزأة للدمار والشر لا بد لنا من مواجهة المكانية الحقيقية لتدمير العالم بأسره حينما يشترك المضطهدون ومضطهدوهم على حد سواء في نفس المصير ؟ سينهار الفصل العنصري تحت وطأة ذاته .

إن المجتمع الدولي يتعامل مع شعب عقليته مقهورة ومحاصرة ، وقد تم تلقينهم مذهباً على الاعتقاد بأن التفرقة العنصرية هي السبيل الوحيد للخروج من الحالة البشعة التي خلقوها عن عمد بأنفسهم . وهذا هو واقع الحالة المؤسفة التي يجلب أن تراها البشرية جمعاء ، فالفصل العنصري سلوك غير رشيد يدعم بواسطة نظام تربوي فاسد يجعل منه نظاماً راسخاً يتحدى جميع أشكال السلوك المتحضر .

إن الفصل العنصري نظام شامل للشر . ومن ثم فإن المجتمع الدولي يواجه معركة لتحرير عقول البشر ، وتحقيق تغيير في السلوكيات وإقامة نظام رشيد بدلاً من النظام الذي يتصف بعدم الرشاد ، وتلك مهمة صعبة .

ونظراً للقيم الفاسدة الدينية والتعليمية والاقتصادية والعنصرية التي تتصف بها الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا والعوامل السيكولوجية من الخوف والافتقار إلى الأمن التي تسيطر عليهم ، فإن معركة تحرير عقول مجموعة الأقلية العنصرية من ذلك الايثار مدى الحياة لا بد أن تتبع وفقاً لاستراتيجية جديدة وبصورة جادة .

وطبقاً لذلك ، فإن وفد الطلاب المجتمع الدولي بأن يوجد برنامجاً لانداعة آزانيا الحرة . ونشعر أن جنوب أفريقيا لم تظهر أي مسلك له دلالة بأنها تنظر إلى مستقبلها في أفريقيا على أنها ستصبح دولة متعددة الأعناس حين تكون كل القوى موجودة من أجل ذلك الحدث .

وحينما واجه ابراهيم لنكولن المحرر العظيم شرور العبودية منذ اثنتي عشر عقدا مضت وكان بحكم العناية الالهية في وضع يملكه من أن يفعل شيئا ازاها ، اعترف أولا بوجودها ثم دعا الى وضع حد لها . وفي خطابه الافتتاحي الثاني لشعبه تحرك ليخبر ذلك الشعب بأنه ان ينظر الى العبودية كأحد الشرور التي حدثت بفضل العناية الالهية لخالقنا جميعا والتي استمرت وامتدت وفقا للوقت الذي حدده لها الا أن الخالق قد شاء الآن القضاء عليها ، وبات على الشعب أن يصلي باخلاص حتى ينتهي البلاء الشديد للعبودية بشكل سريع . ويجب أن نقول نفس الكلمات بالنسبة للفصل العنصرى الآن - في القرن العشرين ، بأننا نحن الذين نعيش اليوم نشهد الفصل العنصرى كنوع من الشر حدث بحكم العناية الالهية لخالقنا جميعا وانه يستمر الى أن يحين أجله المحتوم الذى حدده له الخالق وهو وحده القادر على ازالته ، واننا يجب أن نصلي باخلاص كيما تزول سريعا تلك الكارثة الشديدة التي حاقت بحقوق الانسان .

ومرة اخرى ننضم الى المحرر العظيم في القول " ايماننا بالحق وقد وهبنا الله النور لنرى الحق ، دعونا نسعى لانهاء العمل الذى نحن بصدده " .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب ممثل مؤتمر عموم افريقيا

لازانيا الكلمة لاستخدام حق الرد . وأعطيه الكلمة تشيا مع المقرر الذى اعتمدته الجمعية العامة في اجتماعها الموسع الرابع لهذه الدورة والذى عقد في ٢٣ أيلول / سبتمبر .

السيد ابراهيم (مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد زعم الممثل الصهيوني ، في البيان الذى ادلى به أمس ، أن الكيان الذى ينتمي اليه ليست له صلة بجنوب افريقيا . كما هاجم المؤسستين اللتين أنشأتها الأمم المتحدة . وهما مركز مناهضة الفصل العنصرى واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وكانت حجته الأساسية ان التجارة بين الكيان الصهيوني و جنوب افريقيا عند حدها الأدنى ، وأن هناك تشويها كاملا للحقائق فيما يتعلق بتلك العلاقة . وادعى أيضا ان أساس عملنا هو الشائعات .

وفي هذا الصدد ، أود أن أسرد على أسماعه فقرات من مقال كتبته "ناعومي شازان" ، وهو اسرائيلي مثله ، نشر في مجلة "أفريكان أفيرز" ، التابعة للجمعية الملكية الافريقية ، حيث يذكر :

"ان الصلة بين اسرائيل وجنوب افريقيا لا يمكن الدفاع عنها من الناحية الاخلاقية أو اليهودية أو من ناحية الذرائع". وهذا تأكيد قاطع بان ثمة علاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا العنصرية. وفي نفس المقال يذكر السيد شازان :

"ان الروابط الاقتصادية بين اسرائيل وجنوب افريقيا قد تزايدت وتشعبت خلال السنوات العشر الماضية ، وباتت المبادلات التجارية العنصر الاول في ذلك التحالف الاقتصادي الجديد ، مع وجود ثلاث سلع رئيسية تمثل الحجم الاكبر من هذه المبادلات ، وهي الصلب والماس الخام والفحم . وتقوم اسرائيل بالمقابل بتصدير السلع تامة الصنع ، مثل الآلات الزراعية والمنسوجات والمعدات الكهربائية الى جنوب افريقيا ، بالاضافة الى الأجهزة الالكترونية الحديثة وآلات قطع الماس .

"ولقد زادت صادرات جنوب افريقيا الى اسرائيل في السنوات العشر الماضية من حوالي ١١ مليون راند - اي ما يعادل ١١ مليون دولار -"

في ١٩٧٠ الى حوالي ١٥٥ مليون راند في ١٩٧٩ ، بينما زادت صادرات اسرائيل الى جنوب افريقيا من ١١٥ مليون راند تقريبا الى ٥٠ مليون راند فقط .

ويمثل هذا زيادة واضحة في المبادلات التجارية بين الكيانين . ولا يندعش وفد مؤتمر عموم افريقيا ازاء التعاون الوثيق القائم بين الكيان الصهيوني والكيان العنصرى في جنوب افريقيا ، لأن " دولة " اسرائيل نبتة استعمارية مماثلة لجنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى ، والتي يوجد على رأسها صهاينة أوروبيون . ومن الحقائق المعروفة تماما ان الشعب في " دولة " اسرائيل - أولا وقبل كل شيء - مقسم الى مواطنين وغير مواطنين ، تماما كما هو الحال في نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . فالسكان العرب - سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين - من غير المواطنين . وفي جنوب افريقيا القائمة على نظام الفصل العنصرى اعتبر الافريقيون " غير مواطنين " ، فيما يسمى الآن على سبيل التخفيف " جنوب افريقيا البيضاء " في مواجهة " البانتوستانات " .

وعلى أية حال ، ففي " دولة " اسرائيل أيضا يوجد فصل عنصرى ، يقوم على مفهوم " أوروبى " و " غير أوروبى " . ويقسم اليهود الى اشكنازيم - وهم اليهود ذوى الارومة الاوروبية - بما في ذلك اليهود من أمريكا واليهود من جنوب افريقيا - والسفارديم - وهم اليهود العرب ومن اسيا وافريقيا . ومثلما يطلق العنصريون الأوروبيون على الافريقيين في جنوب افريقيا العنصرية اسم " الكافير " ، فان الاشكنازيم يشيرون كذلك الى السفارديم ، ومن قبيل التمييز عليهم ، على أنهم " الخومير " ، وهي كلمة عبرية اذا ما ترجمت حرفيا تعني " سقط المتاع " أو " الشيء " . وبعبارة أخرى فان اليهود العرب والآسيويين والافريقيين - في نظر الصهاينة الأوروبيين - ليسوا بشرا ، بل سقط متاع أو مجرد اشياء .

ومن قبيل المعلومات العامة اليوم ، أن ثمة تمييزا قائما اليوم في التعليم في جنوب افريقيا العنصرية . ويمكننا ان نستشهد ببعض الأرقام والحقائق . أولا ، التعليم بالنسبة للطفل الأبيض مجاني واجباري ، وبالنسبة للطفل الأسود ليس مجانيا وليس اجباريا . ثانيا ، يخصص النظام من الأموال لتعليم البيض ما يزيد على عشرين مثالا لما يخصصه لتعليم السود . وعلاوة على ذلك يخضع الطفل الأسود لتعليم " البانتو " ، وهو نظام تعليمي وضع بعناية لارساء الخنوع في نفوس من يتلقونه .

وعلى أية حال ، فاذا كان ما سبق معروفا للجميع ، فانه ما أقل من يعرفون أن هناك نظاما تمييزيا مشابها يطبق فيما يسمى بدولة اسرائيل . فعلى سبيل المثال - وهذه ارقام صهيونية - كانت نسبة الطلاب من السفارديم في عام ١٩٧٨ ، ١٧٥ في المائة من جميع الطلاب الجامعيين ، بينما كانت نسبة الطلاب الاشكنازيم ٧١٨ في المائة ، رغم ان السفارديم يشكلون ٩٩ في المائة من جميع الاسرائيليين فيما بين سن العشرين والرابعة والعشرين . وفي العام الدراسي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، كانت هناك ١٢٧ في المائة من الاشكنازيم المولودين محليا ، و٢٦ في المائة من السفارديم المولودين محليا ، فيما بين سن العشرين والتاسعة والعشرين ، من الطلاب الجامعيين . وعموما ، فان الأرقام الرسمية توضح ان السفارديم اقل تمثيلا في المدارس العليا النظرية ، وأكثر تمثيلا في المدارس المهنية ، تماما كما هي الحال في جنوب افريقيا .

وفي نفس العام الدراسي ، حينما كان ٧٧ في المائة من جميع الاسرائيليين في السن من ١٤ الى ١٧ سنة ، من السفارديم ، كانت نسبة القيد في المدارس المهنية ٦٤٣ في المائة من السفارديم ، وفي المدارس الزراعية كانت نسبة القيد ٧٤٧ في المائة من السفارديم بينما كان القيد في المدارس النظرية العليا للسفارديم بنسبة ٣٨٧ في المائة فقط .

وطبقا لما ذكره مائير شتريت ، وهو عمدة صهيوني ، فان " . . . ٩٥ في المائة من القابعين في السجون من السفارديم " .

هذه الأرقام مصدرها اسرائيلي ، ولم تلتق أو تخلق . وما نود أن نوضحه هنا بشكل قاطع هو أن التعاون القائم بين جنوب افريقيا والكيان الصهيوني ، انما يقوم على أساس الارتباط الأيديولوجي التي يكمن في ممارسة الفصل العنصري المعمول به في جنوب افريقيا بين من يسمون " البيض " و " غير البيض " .

وإذا لم يكن ثمة تعاون عسكري بين العنصريين في جنوب افريقيا والكيان الصهيوني ، فاننا نود أن نعرف كيف توجد قذائف " جابريل " الصهيونية الآن في جنوب افريقيا ، ونود أن نعرف أيضا كيف توجد كل المعدات الأخرى صهيونية الصنع في جنوب افريقيا ذاتها .

إننا نعتقد أنه حين نتحدث الحقائق عن نفسها ، فلا بد أن نتعامل معها كحقائق . ولا فائدة من استخدام الكلمات الجوفاء في محاولة لاخفاء ما هو واقع . إن الشركة الصهيونية لجنوب افريقية ذاتها قد منحت تصريحاً خاصاً في جنوب افريقيا لتحويل الأموال الى اسرائيل . وهذا في حد ذاته ليس إلا عنصراً من عناصر التعاون بين الكيانين .

وأود أيضاً أن أعلق بإيجاز على البيان الذي ألقاه ممثل الولايات المتحدة الذي ذكر فيه أن المشكلة في جنوب افريقيا هي مشكلة أخلاقية ، وأن العنصريين في جنوب افريقيا - في واقع الأمر - يقومون بإضطهادنا واستغلالنا وتجريدنا من ممتلكاتنا ، لأنهم يعانون من بعض المشاكل النفسية أو الأخلاقية . ان الأمر لا علاقة له بالمشاكل النفسية ، إنها قضية استعمار . والهدف الكلي هو تجريد أصحاب الأرض الشرعيين من أراضيهم ، مثلما جرد الهنود الحمر - أصحاب الأرض - من ممتلكاتهم .

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط الأعضاء علماً ببرنامج العمل للجلسات العامة بالنسبة للأيام القليلة المقبلة . فما زال هناك العديد من المتكلمين المسجلة اسماؤهم للتكلم بشأن البند الحالي . واذ نأخذ بعين الاعتبار اهتمام الأطراف المعنية بالأمر يتأخر النظر في البنود الأخرى أكثر من ذلك ، فقد وافقت الوفود المعنية على مواصلة نظر البند ٣٢ من جدول الأعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر .

وعلى ذلك ، فان الجمعية العامة ستنظر في البند ٢٩ من جدول الأعمال المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " ، والبند ٣٠ المعنون " مسألة جزيرة مايوت القمرية " في صباح يوم الاثنين ٢١ من تشرين الثاني / نوفمبر . وأرجو من الممثلين الذين يرغبون في التكلم بشأن هذين البندين ، أن يسجلوا اسماؤهم في أسرع وقت ممكن .

وبعد الظهر ستنظر الجمعية أولا في تقارير اللجنة الثالثة بشأن البنود من ٨٢ الى ٩٠ ، وبعد ذلك ستواصل الجمعية نظرها في البند ٢٩ المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " .

ولن تعقد جلسة عامة يوم الخميس ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر . وفي يوم الجمعة ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ستبدأ الجمعية العامة النظر في البند ٣٦ المعنون " مسألة ناميبيا " .

وأود أن أعلن أنه بالإضافة الى البنود التي أشرت اليها آنفا ، فسوف تستأنف الجمعية عصر يوم الاثنين ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ، انتخاب عضوين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى .

وفي ضوء التغييرات التي أعلنت اليوم ، فإن الرئاسة ستكون شاكرة لو تكرمت الوفود التي سجلت اسماءها في قائمة المتكلمين بشأن البند ٢٩ المعنون " الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " ، والبند ٣٦ " مسألة ناميبيا " بمراجعة مواضعها بالقائمة مع الأمانة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٣٠